DOI:10.18018/URUK/021-14/503-540 ISSN : 2072-6317(P) - 2572-5440(O)

BM-Publisher

جامعة المثنى / كلية التربية للعلوم الانسانية

مجلة اوروك للعلوم الانسانية

موقع المجلة : www.muthuruk.com

تحليل جغرافي سياسي لبناء الهياكل غير الرسمية في العراق بعد عام ٢٠٠٣*

حيدر عبد الله عباس *

لطيف كامل كليوي

جامعة المثنى / كلية التربية للعلوم الانسانية

معلومات المقالة

تاريخ المقالة:

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٠/١١/١١

تاريخ التعديل : ٢٠٢٠/١١/٢٩

قبول النشر: ٢٠٢٠/١٢/٢

متوفر على النت: ٢٠٢١/٣/٢٨

الكلمات المفتاحية :

جغرافية سياسية

لبناء الهياكل

الهياكل الغير رسمية

الملخص

ان لوجود الهياكل غير الرسمية في الدولة ضرورة اكيدة وملحة بوصفها مكملة وداعمة للمؤسسات الرسمية ضمن كيان الدولة فهي الجهة الرقابية التي تعمل على رصد الاداء الحكومي وبالتالي تقويم عمله فلا غنى للدولة عن تواجد نقابات مهنية ومؤسسات مجتمع مدني واحزاب سياسية تعمل ضمن الساحة السياسية فهي تمثل واجهة للديمقراطية في الدولة الحديثة ،هذا في حال ان هذه المؤسسات كانت تعمل وفق نظم ومناهج عمل مدروسة و مدفوعة بروح وطنية وتعمل بشكل جاد ومسؤول ،وهذا ما افتقدته غالبية المؤسسات غير الرسمية التي ظهرت بعد عام ٢٠٠٣ في العراق اذ فصلت هذه المؤسسات وفق مقاييس امريكية فضلاً عن تدخل الايادي الاقليمية والدولية التي من شأنها ان تجعل هذه المؤسسات مؤسسات شكلية واحزاب تعمل وفق ما تمليه مصالحها الشخصية ومنظمات مجتمع مدني (خاوية) ووهمية لم تحرك ساكناً ازاء الواقع الهزيل الذي يعيشه المجتمع العراقي على جميع المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية طيلة مدة ما بعد عام ٢٠٠٣ ،بل كانت - ومنها بشكل خاص الاحزاب السياسية كلاً على العملية السياسية وعامل مؤخر ومعرقل للعمل السياسي الهادف الى بناء الدولة ،وقد جاء هذا البحث ليتناول بشكل مفصل عملية بناء المؤسسات غير الرسمية وعلى ثلاثة مباحث ،ناقش المبحث الاول منها الاحزاب السياسية بينما استعرض المبحث الثاني الجمعيات والنقابات العراقية ،اما المبحث الثالث فقد تناول منظمات المجتمع المدني ،ومن ثم تأتي النتائج والتوصيات ومصادر البحث .

©جميع الحقوق محفوظة لدى جامعة المثنى ٢٠٢١

المقدمة

تؤدي المؤسسات غير الرسمية في النظام السياسي دوراً مهماً في عملية صنع السياسة العامة في الدولة بصورة مباشرة او غير مباشرة ،عبر المشاركة السياسية او من خلال مراقبة السلطات (التنفيذية والتشريعية والقضائية) ،وآلية عملها وكيفية تطبيقها للدستور بوصفه أعلى جهة قانونية اذ تعمل تلك الهياكل على تتبع حراك الدولة السياسي والاقتصادي والاجتماعي وتوجيه ذلك الحراك بما يخدم المصالح العليا للدولة بيد إن الوضع مختلف تماماً في العراق إذ لم تؤدي هذه الهياكل (الاحزاب السياسية ،النقابات ،منظمات المجتمع المدني) الدور المناط بها ،لا بل باتت تقدم مصالحها على حساب مصالح الشعب والدولة وليس ادل على ذلك من صراع الاحزاب السياسية في العراق على المناصب الرئيسة في الدولة ناهيك عن فشلها في إدارة العملية السياسية والوصول بها الى بر الامان ،فضلاً عن اخفاق النقابات المهنية في رفع الحيف عن الشرائح التي تمثلها والامر ذاته ينسحب على منظمات المجتمع المدني التي كانت وما زالت تؤدي دراً سلبياً في الدولة بسبب عدم استقلاليتها فهي اما واجهة لأحزاب سياسية او تابعة لمحاور خارجية لا تريد للعراق خيراً وبذلك فقد العراق العين الرقيبة واليد المساندة

*الناشر الرئيسي : E-mail : hayderabass@gmail.com

للجهات الرسمية والمصححة لقوام عملها وعليه جاء هذا البحث ليكشف عن ماهية بناء الهياكل غير الرسمية في العراق وتحديد مواطن الوهن في ذلك لبناء وتقديم الحلول الناجعة له .

مشكلة البحث : يمكن صياغة مشكلة البحث بالشكل الآتي :-

المشكلة الرئيسة : كيف بنيت الهياكل غير الرسمية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ؟ .

من خلال مشكلة البحث الرئيسة يمكن طرح مشكلات ثانوية على النحو الاتي :-

١- ما الاسس الدستورية والقانونية التي بنيت عليها الاحزاب السياسية في العراق ؟ .

٢- هل بنيت الاحزاب السياسية في العراق على اسس دستورية وقانونية ؟ .

٣- ما آليات عمل النقابات والاتحادات المهنية في العراق ؟ وما دورها في بناء الدولة بعد عام ٢٠٠٣؟ .

٤- هل تم بناء منظمات المجتمع المدني في العراق وفق رؤية واحتياجات الشعب ؟ وما الدور المناط بتلك المنظمات بعد عام ٢٠٠٣ ؟

فرضية البحث : بناءً على المشكلة يفترض الباحثان الفرضيات الآتية :-

الفرضية الرئيسة: لم تبنى الهياكل غير الرسمية في الدولة بعد عام ٢٠٠٣وفق اطر تشريعية وقانونية وانما جاءت بشكل تالي لعمل تلك الهياكل مما اضر ببنائها وادائها في الدولة.

انطلاقاً من الفرضية الرئيسة والمشكلات الفرعية يفترض الباحث الفرضيات الثانوية الاتية :-

١- غابت الاسس القانونية التي تنظم عمل الاحزاب السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ رغم وجود الاطار الدستوري لها ،أذ أخر إقرارها حتى عام ٢٠١٥ بدوافع سياسية واقتصادية تخدم الاحزاب العراقية الرئيسة .

٢- ثمة وهن في عمل النقابات والاتحادات المهنية في العراق بسبب المحاصصة والولاء الحزبي لإداراتها .

٣- لم تبنَ منظمات المجتمع المدني في الدولة وفق رؤية واحتياجات المجتمع العراقي وانما وفق مقاسات حزبية او توجهات خارجية ،مما اضر بتطلعات الشعب والمصالح العليا للدولة .

اهمية البحث :

تكمن اهمية هذا البحث في كونه يركز على دراسة ركن مهم من اركان الدولة الذي استفادت منه الدول التي قطعت اشواطاً متقدمة من الاستقرار السياسي وهو المؤسسات غير الرسمية في الدولة العراقية خصوصاً منها ما انشئت بعد التغيير الذي حصل في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ،والكشف عن مجمل ادائها والدور الذي تؤديه في الوسط السياسي الفتي في العراق وانعكاسات ذلك الاداء على مخرجات الاداء الحكومي على مستوى المؤسسات الرسمية والواقع العراقي السياسي والاجتماعي والاقتصادي بشكل عام .

حدود البحث :

تتمثل حدود البحث مكانياً بجمهورية العراق التي تقع في الجزء الجنوبي الغربي من قارة آسيا بين دائرتي عرض (٦ ¯ ٢٩° ، ٢٧ ¯ ٣٧°) شمالاً وخطي طول (٣٩ ¯ ٣٨° ، ٣٦ ¯ ٤٨°) شرقاً ،الخريطة (١) ،اما حدودها الزمانية فهي تتحدد بين (٢٠٠٣ – ٢٠١٩) مع التطرق لبعض المراحل التاريخية كلما تطلب الامر .

منهج البحث :

اعتمد الباحثان المنهج التاريخي في تتبع نشأة الهياكل غير الرسمية في العراق علاوة على استخدام المنهج تحليل القوة في تقييم عمل تلك الهياكل من اجل الوصول الى النتائج العلمية الدقيقة .

DOI:10.18018/URUK/021-14/503-540

الخريطة (١) الموقع الفلكي للعراق

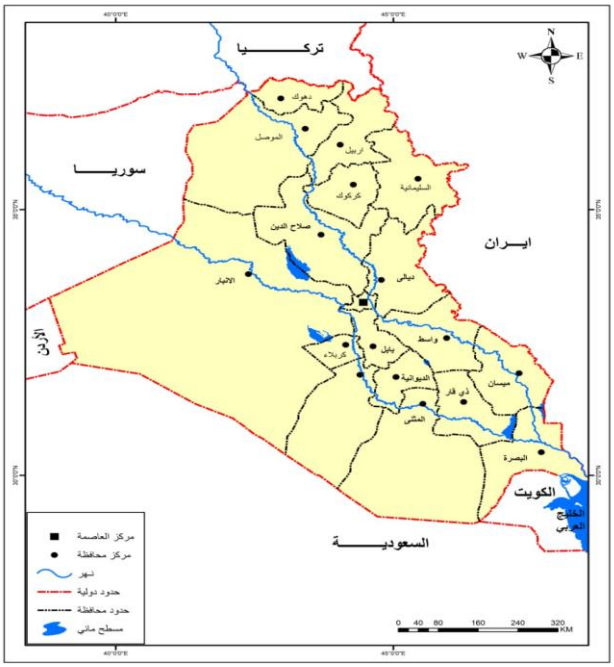

المصدر: الباحثان اعتماداً على ابراهيم حلمي الغوري ،اطلس العراق والوطن العربي والعالم ،(د -ط) ،دار الشروق العربي ،بيروت ،ص١٣.

هيكلية الدراسة :

اشتمل البحث على مقدمة شاملة وثلاث مباحث ،تناول المبحث الاول بناء الاحزاب السياسية في العراق اما المبحث الثاني فقد استعرض بناء الجمعيات والنقابات المهنية في العراق فيما خصص المبحث الثالث لدراسة بناء منظمات المجتمع المدني في العراق ،فضلاً عن النتائج والمقترحات وقائمة بالمصادر والهوامش .

المبحث الأول

بناء الاحزاب السياسية

يعرف الحزب السياسي بأنه مجموعة من الاشخاص يؤمنون بمبادئ مشتركة ويسعون الى تطبيقها من خلال الوصول الى السلطة او المشاركة فيها ،او من خلال تبني دور المعارضة ،وتعد من اهم متغيرات النظام السياسي كونها تؤدي له مجموعة من الوظائف الاساسية ،فهي توفر قنوات للمشاركة والتعبير عن الرأي ،وتقوم ايضاً بتجميع المصالح وتعبئتها ،وكذلك تعد اداة لتنشئة وتجنيد السياسيين ،وتساهم في اسباغ الشرعية على نظام الحكم (٢).

لقد جاء في الدستور العراقي ما ينص على حرية تأسيس الجمعيات والأحزاب السياسية، والانضمام إليها مكفول وينظم ذلك بقانون ،ولا يجوز إجبار أحد على الانضمام إلى أي حزب أو جمعية أو جهة سياسية ،أو إجباره على الاستمرار في العضوية فيها (٣). وبالرغم من نص الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ على تأسيس الجمعيات والاحزاب السياسية إلا إن إقرار قانون الاحزاب قد أخر حتى عام ٢٠١٥ بسبب المناكفات السياسية بين الكتل والاحزاب العراقية الرئيسة ،على ان الدولة قد اجرت ثلاث دورات انتخابية دون وجود ذلك القانون .ومن الجدير بالذكر ان قانون الاحزاب السياسية قد نص على (وللمواطنين رجالاً ونساءً حق المشاركة في تأسيس حزب سياسي أو الانتماء إليه أو الانسحاب منه ،ولا يجوز أن ينتمي أي مواطن لأكثر من حزب سياسي في آنٍ واحد ،ويجوز الالتحاق بحزب آخر بشرط انتهاء

عضوية الفرد من الحزب السياسي الذي كان عضواً سابقاً فيه ،ولا يجوز تمييز مواطن او التعرض له أو مساءلته أو المساس بحقوقه الدستورية بسبب انتمائه لحزب مؤسس وفق القانون)(٤) .

يؤسس الحزب او التنظيم السياسي على أساس المواطنة وبما لا يتعارض مع أحكام الدستور ،ولا يجوز تأسيس الحزب او التنظيم السياسي على أساس العنصرية أو الإرهاب أو التكفير أو التعصب الطائفي أو العرقي أو القومي اذ يمنع تأسيس الحزب او التنظيم السياسي الذي يتبنى او يروج لفكر او منهج حزب البعث المنحل (٥).

ويشترط لتأسيس أي حزب او تنظيم سياسي ما يأتي (٦) :-

١-عدم تعارض مبادئ الحزب او التنظيم السياسي أو أهدافه أو برامجه مع الدستور.

٢- يكون للحزب او التنظيم السياسي برنامجه الخاص لغرض تحقيق اهدافه .

٣- أن لا يكون تأسيس الحزب او التنظيم السياسي وعمله متخذاً شكل التنظيمات العسكرية أو شبه العسكرية، كما لا يجوز الارتباط بأية قوة مسلحة .

٤- أن لا يكون من بين مؤسسي الحزب او التنظيم السياسي أو قياداته أو أعضائه من ثبت بحكم بات قيامه بالدعوة أو المشاركة للترويج بأية طريقة من طرق العلانية لأفكار لا تتعارض مع احكام الدستور .

اما فيمن يؤسس حزب او تنظيم سياسي فيجب أن يكون (٧) :-

١-عراقي الجنسية.

٢- أكمل الخامسة والعشرين من العمر، ومتمتعاً بالأهلية القانونية.

٣- غير محكوم عليه بحكم بات من محكمة مختصة عن جريمة القتل العمد أو جريمة مخلة بالشرف أو جرائم الإرهاب أو الفساد المالي أو الإداري أو الجرائم الدولية وغير مشمول بإجراءات المساءلة والعدالة و غير منتمي إلى حزب او تنظيم كحزب البعث المنحل بدرجة عضو عامل فما فوق.

٤- غير منتمي لعضوية حزب او تنظيم سياسي أخر وقت التأسيس .

٥- ان لا يكون من أعضاء السلطة القضائية وهيئة النزاهة والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات والمفوضية العليا لحقوق الانسان ومنتسبي الجيش و قوى الأمن الداخلي وجهاز المخابرات وعلى من كان منتمياً إلى حزب او تنظيم سياسي أن يختار بين الاستقالة من الحزب او التنظيم السياسي أو الوظيفة في الجهات المذكورة آنفاً.

٦- حاصل على شهادة جامعية اولية او ما يعادلها.

ويتمتع الحزب او التنظيم السياسي بالشخصية المعنوية والقانونية ويمارس نشاطه تبعاً لذلك (٨). وان رئيس الحزب ومن بصفته وحسب النظام الداخلي هو الذي يمثله في كل ما يتعلق بشؤونه أمام القضاء والجهات الأخرى ،وللرئيس ومن بصفته أن ينيب عنه واحداً أو أكثر من القيادات الحزبية في تمثيله طبقاً لنظامه الداخلي. (٩).

وتعد مقرات الحزب او التنظيم السياسي كافة مصونة ولا يجوز دخولها أو تفتيشها إلا بقرار قضائي وفقاً للقانون، وتكون وثائق الحزب او التنظيم السياسي ومراسلاته ووسائل اتصاله مصونة ولا يجوز تفتيشها أو مراقبتها أو التنصت عليها ،أو الكشف عنها الا بقرار قضائي وفقا للقانون (١٠) .و للحزب او التنظيم السياسي الحق في امتلاك العقارات لاتخاذ مقر له أو مراكز لفروعه (١١) .وله الحق في المشاركة في الانتخابات والحياة السياسية وفق القانون ،وله الحق في الاجتماع والتظاهر بالطرق السلمية وفق القانون (١٢). وكذلك له اصدار صحيفة سياسية ومجلة سياسية أو أكثر، او انشاء موقع الكتروني وامتلاك واستخدام وسائل الاتصال كافة للتعبير عن أرائه ومبادئه وفق القانون ،اذ يكون رئيس تحرير

DOI:10.18018/URUK/021-14/503-540

صحيفة أو مجلة الحزب هو المسؤول عما ينشر فيهما (١١) .وله الحق في استخدام وسائل الإعلام لبيان وجهة نظره وشرح مبادئه وبرامجه (١٣) .

ويجب ان يلتزم الحزب او التنظيم السياسي وأعضاؤه بما يأتي (١٤):

١- الالتزام بأحكام الدستور واحترام سيادة القانون.

٢- احترام مبدأ التعددية السياسية ومبدأ التداول السلمي للسلطة .

٣- عدم المساس باستقلال الدولة وأمنها وصيانة وحدتها الوطنية .

٤- اعتماد مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين عند تولي المسؤولية أو المشاركة فيها .

٥- المحافظة على حيادية الوظيفة العامة والمؤسسات العامة وعدم استغلالها لتحقيق مكاسب حزب او تنظيم سياسي او تنظيم سياسية.

٦-عدم تملك الأسلحة والمتفجرات أو حيازتها خلافاً للقانون .

٧- تزويد دائرة الاحزاب او التنظيمات السياسية بأية تحديثات على نظامه الداخلي وبرنامجه السياسي وأسماء الأعضاء المؤسسين والمنتمين حينما يطرأ عليها أي تغيير.

٨- إعلام دائرة الاحزاب او التنظيمات السياسية عن نشاطاته وعلاقاته بالأحزاب او المنظمات السياسية غير العراقية .

٩- تحريك الدعوى الجزائية ضد أي من أعضائه عند مخالفتهم لأحكام هذا القانون.

وعلى الحزب او التنظيم السياسي في ممارسته لأعماله الامتناع عما يأتي (١٥):

١- الارتباط التنظيمي أو المالي بأي جهة غير عراقية، أو توجيه نشاط الحزب او التنظيم السياسي بناءً على أوامر أو توجيهات من أي دولة أو جهة خارجية.

٢-التدخل في شؤون الدول الأخرى.

٣- التعاون مع الاحزاب او التنظيمات السياسية التي تحظرها الدولة أو يكون الحزب او التنظيم السياسي منفذاً للدول الأخرى للتدخل في الشؤون الداخلية للعراق.

٤- التنظيم والاستقطاب الحزبي او التنظيم السياسي او التنظيمي في صفوف الجيش وقوى الأمن الداخلي والأجهزة الأمنية الأخرى والقضاء والهيئات المستقلة .

٥- استخدام دور العبادة ومؤسسات الدولة لممارسة النشاط الحزبي او التنظيم السياسي أو الدعاية لصالح أو ضد حزب او تنظيم سياسي اخر.

تجدر الاشارة الى ان بناء الاحزاب السياسية وانتظام عملها في الدولة قد سبق إقرار قانونها بسبب الضرورة السياسية من جانب والتقاطعات بين النخب السياسية من جانب آخر ،الامر الذي اثر سلباً في العملية السياسية برمتها ،ووفقاً لهذه المعطيات تمكنت الاحزاب السياسية العريقة من إحكام قبضتها على مفاصل الدولة ومؤسساتها الرئيسة ،وليس ادل على ذلك من اسناد منصب رئيس الوزراء الى حزب الدعوة الاسلامية للمدة من (٢٠٠٥ – ٢٠١٤) وتسنم حزب الاتحاد الوطني الكردستاني منصب رئاسة الجمهورية للمدة (٢٠٠٥ – ٢٠١٨*) . ولأجل الاحاطة بماهية الاحزاب السياسية في العراق وانتظامها السياسي وفق القوانين النافذة سيتم التعرض لها بالشكل الآتي :

أولاً : الاحزاب الدينية

١- حزب الدعوة الاسلامية :

تشكل حزب الدعوة الاسلامية عام ١٩٥٨ عقب اجتماع التشكيلة القيادية في مدينة كربلاء المقدسة الذي ضم كلاً من (السيد محمد باقر الصدر ، السيد مرتضى العسكري ، السيد محمد مهدي الحكيم ، السيد محمد باقر الحكيم ، السيد محمد صادق ،السيد طالب الرفاعي

[1] * السيد برهم صالح (رئيس الجمهورية في الدورة الانتخابية لعام ٢٠١٨) عضو سابق في حزب الاتحاد الوطني الكردستاني .

،السيد محمد مهدي الحكيم ،الحاج عبد الصاحب دخيل ، الحاج محمد صالح الاديب) (١٦).

واستطاع هذا التنظيم الناشئ ان يشق طريقه في ظروف واجواء غلب عليها الصراع السياسي بين مختلف القوى والتيارات والجماعات الفكرية والسياسية التي طفت على السطح بعد اسقاط النظام الملكي عام ١٩٥٨ (١٧). حتى ان غالبية ما نشأ من تنظيمات حزبية شيعية فيما بعد لا يكاد يخلو من تأثير هذا الحزب ،وان كوادره من الذين اختلفوا مع القيادة شكلوا تنظيماتهم الخاصة او توزعوا على تنظيمات حزبية اخرى ،وجاء تأسيس هذا الحزب رداً على ما سمي بالمد الشيوعي الذي اجتاح العراق تلك الفترة (١٨). اضف الى ذلك شيوع الجهل المتفشي في المجتمع وضعف الوازع الديني وتدني مستوى الوعي والثقافة الاسلامية ،وكذلك غياب روح الجهاد والعمل السياسي الاسلامي وانتشار الثقافة الاستعمارية الغربية ،وتأصل الطائفية والمذهبية في اجهزة الحكم والادارة ،ومما لا شكك فيه وجود انظمة حكم رافضة لأي نشاط سياسي اسلامي (١٩). وقد اكد حزب الدعوة في ادبياته ،انه يسعى الى اعادة الحياة الدستورية مشيراً الى تغيير النظام الصدامي الدكتاتوري ليعتلي سدة الحكم بقياداته ،كما يؤكد على الانفتاح على العالم والاسرة الدولية (٢٠). وقد تعرض حزب الدعوة الى انقسامات داخلية قبل عام ٢٠٠٣وبعده ،حتى بات يضم الحركات السياسية الآتية (٢١):

أ- حزب الدعوة الإسلامية تنظيم العراق، (الذي تبدل اسمه حاليًا إلى حزب دعاة سلام- تنظيم العراق، بعد أن كسب حزب الدعوة دعوة قضائية رفعها ضده لتغيير الاسم) وأمينه العام السيد هاشم الموسوي اذ انشق هذا الحزب عام ١٩٩٨ .

ب- حزب الدعوة الإسلامية تنظيم الداخل، أمينه العام عبد الكريم العنزي.

ج- حركة الدعوة الإسلامية، التي كان يتزعمها عز الدين سليم .

لقد شارك الحزب في جميع العمليات السياسية التي شهدها العراق بعد عام ٢٠٠٣ ابتداءً من مجلس الحكم الانتقالي وصولاً لانتخابات ٢٠١٨ ،اما الانشقاقات التي حدثت للحزب بعد عام ٢٠٠٣ فجاءت بعد اجراء تعديلات في النظام الداخلي للحزب اصبح على ضوئها السيد نوري المالكي امينا عاماً له ،لينتج عن هذه الانقسامات التنظيمات الاتية (ائتلاف دولة القانون بقيادة نوري المالكي وائتلاف النصر ورئيسه حيدر العبادي وتيار الاصلاح الذي يرأسه ابراهيم الجعفري) (٢٢).

خاض الحزب التجربة السياسية بعد عام ٢٠٠٣ وتقلد الكثير من المناصب السيادية في الدولة فكان منصب رئيس الوزراء من نصيب الحزب بواقع ثلاث دورات متتالية (٢٠٠٦ ، ٢٠١٠ ، ٢٠١٤)، اما عدد الوزارات التي حصل عليها الحزب فتراوحت ما بين (٣ - ٦) وزارة بنسب مئوية انحصرت بـ (١٠% - ١٥%) من اجمالي عدد الوزارات ،الجدول (١) الشكل (١) لقد استأثر الحزب بالمنصب الاعلى في الدولة (رئاسة الوزراء) على مدى ثلاث دورات انتخابية ،ما يدل على الامكانية التي يمتلكها هذا الحزب والقاعدة الجماهيرية التي يتمتع بها ،لكن الفشل الذي رافق الاداء الحكومي بتعاقب الدورات والانشقاقات الكثيرة التي فرقت شمل الحزب قلصت حظوظه ،ليفشل بالوصول الى مبتغاه (رئاسة الوزراء) في الدورة الانتخابية الاخيرة ٢٠١٨ .

DOI:10.18018/URUK/021-14/503-540

الجدول (١) الدورات الانتخابية والمناصب التي حصل عليها حزب الدعوة للمدة (٢٠٠٦ - ٢٠١٨)

ت	الدورة الانتخابية	المناصب الرئاسية [٢]*	عدد الوزارات الكلي	عدد وزارت الحزب	النسبة %
١	٢٠٠٦ – ٢٠١٠	١	٤٠	٤	١٠
٢	٢٠١٠ – ٢٠١٤	١	**٣٩	[٣]٦	١٥
٣	٢٠١٤-٢٠١٨	١	[٤]*** ٣٠	٣	١٠
٤	٢٠١٨	-	٢١	٣	١٤

المصدر: الباحث اعتماداً على

محمد عبد حمادي المساري ،النظم الانتخابية وبناء العملية الديمقراطية ،ط١،العربي للنشر والتوزيع ،٢٠١٩ ،صفحات متفرقة .

الشكل (١) عدد الوزارات التي حصل عليها حزب الدعوة الاسلامية للمدة (٢٠٠٦ - ٢٠١٨)

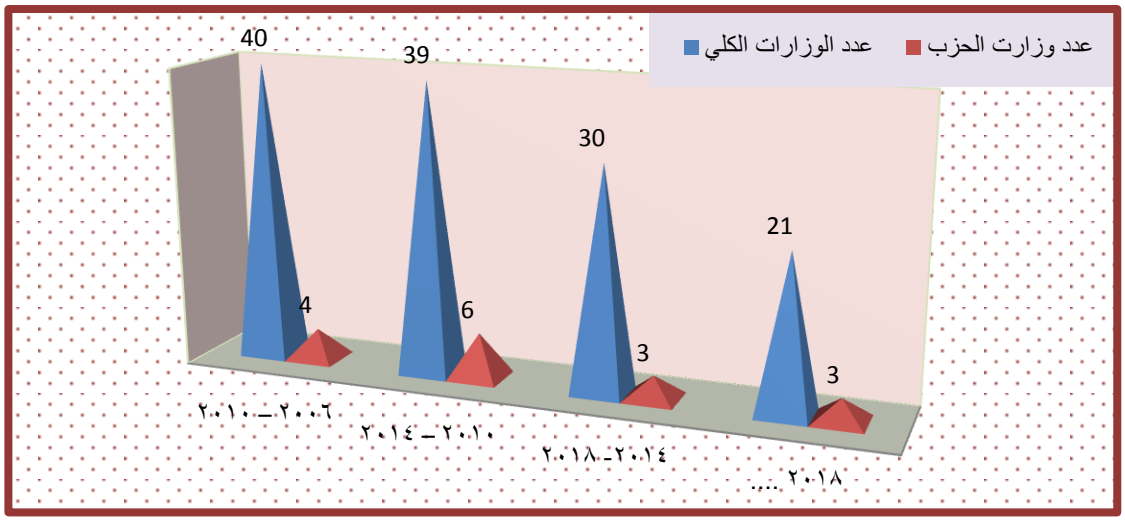

المصدر:الباحث اعتماداً على الجدول (١)

(*) منصب رئيس الوزراء.

(**) تم تقليصها فيما بعد الى ٢٣ وزارة .

(***) وزارات تحت ادارة رئيس الوزراء .

٢- المجلس الاعلى للثورة الاسلامية :

اعلن في ١٧ تشرين الثاني ١٩٨٢ في العاصمة الايرانية طهران عن تشكيل المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق الذي ضم مجموعة كبيرة من الحركات والاحزاب والشخصيات الاسلامية المعارضة لنظام صدام حسين (٢٤). وكان السيد محمد باقر الحكيم المرشد الروحي للحزب ،فهم يسترشدون بطروحاته وآراءه ،اما الاسباب التي دفعت الحزب الى الظهور فهي ملئ الفراغ الذي خلفه السيد محمد باقر الصدر بعد ان اعدمه النظام البعثي ، في قيادة الحركة الاسلامية في العراق ،وكذلك لتصاعد وتيرة التصفيات التي كانت تستهدف الشخصيات والرموز الاسلامية من جانب النظام السياسي آنذاك ،وايضاً توحيد المواقف السياسية والميدانية للقوى الاسلامية العراقية (٢٥).

وقد شارك المجلس في مجلس الحكم الانتقالي ممثلا بزعيمه الراحل (عبد العزيز الحكيم) وريث أخيه الاكبر (محمد باقر الحكيم) في القيادة ،الذي قتل في آب من عام ٢٠٠٣م ومن ثم شارك في الانتخابات الاولى عام ٢٠٠٥م وجميع الدورات الانتخابية التالية لها (٢٤). ولم يسلم هذا الحزب ايضاً من الانشقاقات ،فقد نتج عن تصدعه الكتل والاحزاب وحتى الشخصيات التالية (٢٦) :

(١) جناح بدر برئاسة هادي العامري ، والذي انشق عام ٢٠١٢ مؤتلفاً مع المالكي في ائتلاف دولة القانون .

(٢) تيار الحكمة برئاسة عمار الحكيم هو أحد الأحزاب السياسية التي انفصلت عن المجلس الاعلى ،تأسس بتاريخ ٢٤ يوليو ٢٠١٧ ،وعلى مستوى الشخصيات المؤسسة والقديمة ضمن شخوص المجلس الاعلى ضمن الذين انشقوا (عادل عبد المهدي ، وباقر جبر الزبيدي ، وجلال الدين الصغير ،وهمام حمودي) .

وفيما يخص المناصب الرئاسية التي حصل عليها الحزب فقد حضي بمنصب نائب رئيس الجمهورية لثلاث دورات متتالية (٢٠٠٦ ،٢٠١٠ ،٢٠١٤) ،اما عدد الوزارات التي حصل عليها الحزب فتراوحت ما بين (٢ - ٥) وزارة بنسب (٧% ، ١٣%) من المجموع الكلي لعدد الوزارات ،الجدول (٢) ،الشكل (٢) ،يظهر انخفاض في النسبة المئوية لعدد الوزارات من (١٣%) عام (٢٠٠٦) الى (٧%) عام ٢٠١٤ ،يعزو ذلك الى الانقسامات التي حصلت داخل الحزب لتتشتت وتتوزع عدد المناصب بين اكثر من تنظيم ،ابرز المنشقين ائتلاف النصر بقيادة حيدر العبادي الذي حل ثانياً في الانتخابات التشريعية لعام ٢٠١٨ ،وفيما يخص المنصب الرئاسي المتمثل بنائب رئيس الجمهورية الذي تحصل عليه الحزب لثلاث دورات متتالية فقد الغي في فترة حكومة السيد حيدر العبادي .

DOI:10.18018/URUK/021-14/503-540

الجدول (٢) الدورات الانتخابية والمناصب التي حصل عليها المجلس الاعلى للثورة الاسلامية للمدة (٢٠٠٦ - ٢٠١٨)

ت	الدورة الانتخابية	المناصب الرئاسية *	عدد الوزارات الكلي	عدد وزارت الحزب	النسبة %
١	٢٠٠٦ – ٢٠١٠	١	٤٠	٥	١٣
٢	٢٠١٠ – ٢٠١٤	١	٣٩	٢	٥
٣	٢٠١٤-٢٠١٨	١**	٣٠	٢	٧
٤	٢٠١٨	-	٢١	-	-

المصدر :الباحث اعتماداً على محمد عبد حمادي المساري ،النظم الانتخابية وبناء العملية الديمقراطية ،ط١،العربي للنشر والتوزيع ،٢٠١٩،صفحات متفرقة .

الشكل (٢) عدد الوزارات التي حصل عليها المجلس الاعلى للثورة الاسلامية للمدة (٢٠٠٦ - ٢٠١٨)

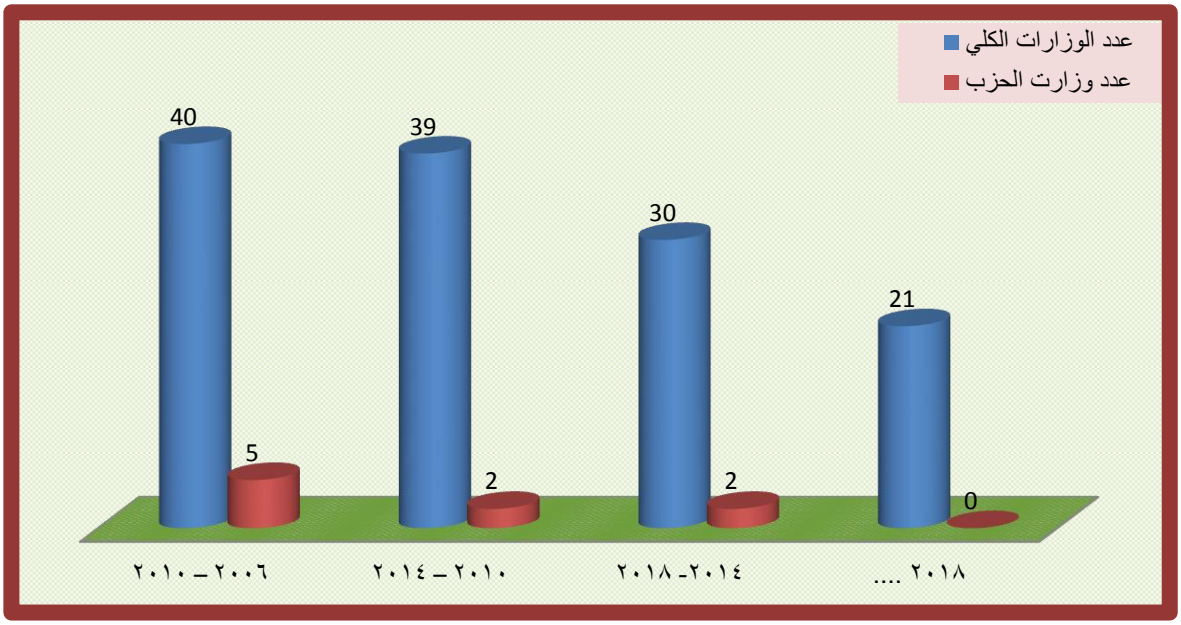

المصدر:الباحث اعتماداً على الجدول (٢).

(*)نائب رئيس الجمهورية .

(**) السيد (عادل عبد المهدي) قدم استقالته بعد سنتين من تشكيل الحكومة .

DOI:10.18018/URUK/021-14/503-540

٣ – التيار الصدري :

يتجسد هذا التيار بشخصية (مقتدى الصدر)، النجل الشاب للسيد (محمد صادق الصدر) الذي استشهد على يد ازلام النظام البائد في الكوفة عام ١٩٩٩م ، وبعد تاريخ ١٨ تموز٢٠٠٣م وهي البداية الحقيقية لظهور التيار الصدري كخط سياسي وفاعل رئيس في عراق ما بعد ٢٠٠٣ ،حين اعلن تأسيس جيش عقائدي اطلق عليه اسم (جيش المهدي) ليتولى حماية العتبات المقدسة ،ما ادى الى انخرط الشباب الموالين لهذه القيادة في هذا التشكيل بشكل خاص خصوصاً في المدن التي فيها اكثرية شيعية لاسيما مدينة الصدر في بغداد ومدن الجنوب البصرة والناصرية وميسان ،وعلى اثر تكوين هذا التنظيم ،بدأت مرحلة الصراعات الدامية مع قوات الاحتلال الامريكي التي ادت الى تدخل المرجعية الدينية في بعض الاحيان لإيقافها، وشكل هذا الصراع مع القوات الامريكية نواة الرفض الاولى لمقاطعة العملية السياسية في العراق، واتضح هذا من خلال التحالف الذي اقامه (التيار الصدري) مع (هيئة علماء المسلمين) اثر الهجوم الامريكي على الفلوجة في٢٠٠٤م من اجل ادامة القطيعة ضد الحكومة والمحتل (٢٧) .

لتسعى بعد ذلك اطراف شيعية الى استيعاب هذا التيار ،وضمه الى قائمة الائتلاف الموحد منذ تشكيلها ،بهدف الاستفادة من الدعم الشعبي له في عملية التغيير وتحويل المقاطعة وحمل السلاح الى مشاركة فاعلة في العملية السياسية ،فدخلت اسماء مقربة من مقتدى الصدر مثل :(بهاء الاعرجي) ضمن المجموعة المسيطرة على الساحة السياسية العراقية ،وهذا التكتيك كان من نتائجه ان تخلى انصار التيار عن السلاح ،وبدأوا يتحدثون عن المقاومة السياسية بديلاً عن الاستشهاد في مواجهة الامريكيين ،على ان الصدر الذي اعتبر متمرداً في بداية الاحتلال الامريكي ،تحول الى شخصية سياسية وله نواب يمثلون تياره ووزراء ،وهنا برزت ازدواجية مواقف التيار الصدري بين معارض ومشترك في العملية السياسية ،من خلال مطالبته المستمرة برحيل الاحتلال واعتراضه على سياسات البرلمان والحكومة ،برغم اشتراكه في البرلمان ،جعلته يصبح ليس معارضاً بل مقاطعاً للعملية السياسية ،فقد علق في أكثر من مناسبة مشاركته في الحكومة او مجلس النواب ،و هدد بمقاطعة العملية السياسية ففي ١٦ نيسان ٢٠٠٧م اعلن التيار سحب وزرائه من حكومة المالكي ،بسبب توافق الموقف السعودي الامريكي حول حزب المالكي ،والاكثر من ذلك ،تتجسد هذه التناقضية في المواقف من معارض ومقاطع ،بإعلان الصدر بتجميد نشاط جيش المهدي لستة اشهر في ٢٩ آب٢٠٠٧م (٢٨) .

لطالما كان سلوك الصدر السياسي متسما بالضبابية وعدم الوضوح ،وغالبا ما ادى دورالموازنة الخطرة ،عبر وضع قدم في العملية السياسية وتشكيلاتها الحكومية والبرلمانية ،بينما يضع القدم الأخرى في ساحات المعارضة والاحتجاجات الشعبية ،وهو أمر بالغ المفارقة ،ففي حركة احتجاجات ٢٠١٥ التي كان الثقل الأكبر فيها للجماهير الصدرية ،كانت للصدر حينها كتلة نيابية ،هي (كتلة الأحرار) تمتلك أربعين مقعدا في البرلمان ،وكانت تؤدي دورا محوريا في تمرير أو منع القوانين والصفقات السياسية ،و كان الصدر مسيطرا على العديد من الوزارات الخدمية ،والدرجات الخاصة في الهيئات المستقلة ،بضمن تقلبات الصدر ،التي يجب الوقوف عندها ،ائتلافه مع ما عرف بالتيار المدني ،واغلبَه من الشيوعيين والليبراليين(٢٩).

من كل هذا يتضح ان التيار الصدري يمثل حركة مرنة تتميز بمواقف غامضة مع الحكومة والاحزاب السياسية المحلية بشكل عام ،فغالبا ما تكون هذه

DOI:10.18018/URUK/021-14/503-540

المواقف متقلبة وغير متناغمة في مسيرة بناء الدولة العراقية ومنهجيتها ،التي بدأت بحمل السلاح ومرت بالمقاطعة السياسية وانتهت بالمشاركة الفاعلة المتحفظة في عديد من المواقف ،لكنه يملك القدرة على ان يكون القوة الفاعلة ضمن النظام السياسي في العراق ،ذلك بفضل المزيج الفريد الذي يشكله من الرؤية السياسية والحماسة الدينية والقدرة العسكرية ،وهذا المزيج أهل التيار للنمو السريع والانتشار في ضوء استراتيجيته الحالية (٣٠) .

ولم يخلو هذا الحزب من الانشقاقات ،اذ حدثت في صفوف التيار الصدري انشقاقات كثيرة كان ابرزها انشقاق الشيخ قيس الخزعلي مشكلاً قوات (عصائب اهل الحق) ،ثم خروج اكرم الكعبي من اهل الحق وتكوينه لـ (حركة النجباء) ،وايضاً انشقاق الشيخ جلال الشحماني الذي اسس بدوره كتائب (التيار الرسالي) ،متبوعا بآوس الخفاجي بـ (قوات ابي الفضل العباس) ،وليس اخيرا انشقاق الشيخ عبد الزهرة السويعدي معلناً عن تأسيس (تشكيل الحسين الثائر) (٣١). وقد حصل الحزب على منصب رئاسي تمثل بنائب رئيس الجمهورية تارة ونائب رئيس مجلس الوزراء تارة اخرى ونائب لرئيس مجلس النواب كذلك مشتركاً بجميع الدورات الانتخابية التي اجريت ما بين عامي (٢٠٠٦، ٢٠١٨) ،وفيما يخص الحقائب الوزارية فقد انحصرت حصة التيار ما بين (٤ ، ٦) وزارات بنسب (١٠% ، ١٩%) من المجموع الكلي لعدد الوزارات الجدول (٣) الشكل (٣)،اذ انماز هذا التيار بأنه لم يتأثر بالانسحابات التي حصلت ضمن صفوفه ،فقد عاد ليأتلف من جديد مع اكثر من تنظيم وشخصية انضوت جميعها تحت عباءة قيادة التيار مع عدم تزعزع ثقة القاعد الجماهيرية الكبيرة التي تتبع بشكل اعمى القيادة العليا للتيار ،ليتخطى التيار وفق هذه المعطيات جميع القوى المشاركة في الانتخابات الاخيرة التي جرت عام ٢٠١٨ ليتصدر بذلك قائمة الفائزين بهذه الانتخابات بـ (٥٤) مقعداً ،ليكون ضمن التنظيمات والقوى القليلة التي حافظت على نتائج مقنعة ومرضية على مدى الدورات الانتخابية المتتابعة.

الجدول (٣) الدورات الانتخابية والمناصب التي حصل عليها التيار الصدري للمدة (٢٠٠٦ - ٢٠١٨)

ت	الدورة الانتخابية	المناصب الرئاسية *	عدد الوزارات الكلي	عدد وزارات الحزب	النسبة %
١	٢٠٠٦ – ٢٠١٠	١	٤٠	٤	١٠
٢	٢٠١٠ – ٢٠١٤	١	٣٩	٦	١٥
٣	٢٠١٤-٢٠١٨	١	٣٠	٤	١٣
٤	٢٠١٨....	١	٢١	٤	١٩

المصدر :الباحث اعتماداً على محمد عبد حمادي المساري ،النظم الانتخابية وبناء العملية الديمقراطية ،ط١،العربي للنشر والتوزيع،٢٠١٩،صفحات متفرقة .

DOI:10.18018/URUK/021-14/503-540

الشكل (٣) عدد الوزارات التي حصل عليها التيار الصدري للمدة (٢٠٠٦ - ٢٠١٨)

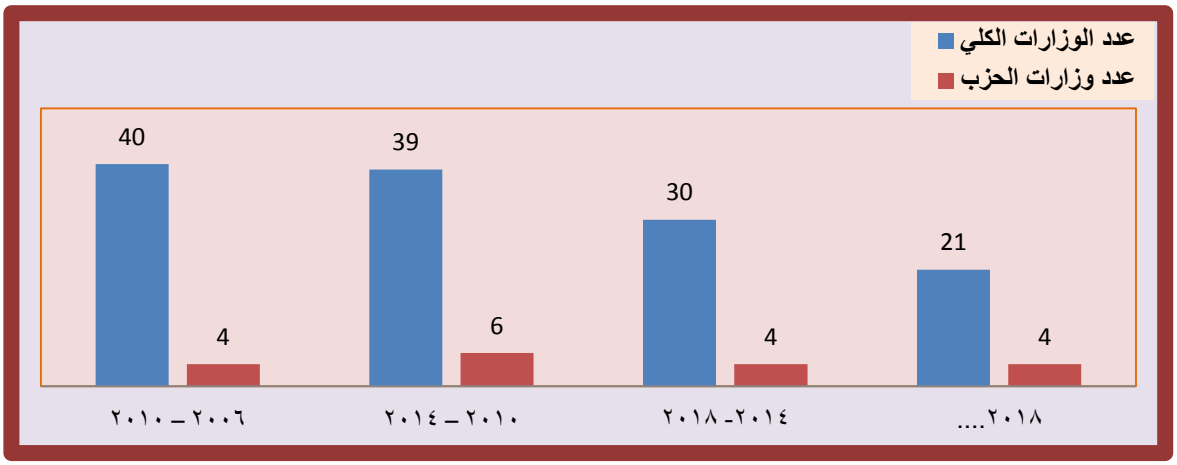

المصدر: الباحث اعتماداً الجدول (٣)

د- حزب الفضيلة :

هو أحد الأحزاب السياسية الاسلامية العراقية ،زعيمه الروحي آية الله الشيخ (محمد اليعقوبي) ،أحد طلاب محمد صادق الصدر ،تشكل الحزب أثناء الانتفاضة الشعبانية عام ١٩٩١ كحزب يعارض حكومة الرئيس العراقي السابق صدام حسين (٣٢).اما مساهمة هذا الحزب في إعادة بناء الدولة العراقية ،فتتمثل في انخراطه سريعاً ضمن دائرة المكون السياسي الشيعي، وصار عضواً في اكثر من لجنة واستطاع الدخول ضمن قائمة الائتلاف الموحد ،وساهم الحزب في حكومة الجعفري وحصل على وزارتي النفط والسياحة ،وحصل على (١٥) مقعدا داخل البرلمان في انتخابات ١٥ كانون الاول ٢٠٠٥م، وحصل على (٥١) مقعد في مجالس المحافظات ضمن انتخابات كانون الثاني ٢٠٠٥م، في حين لم يحصل في انتخابات ٢٠١٨ على مقاعد في مجالس المحافظات باستثناء البصرة والديوانية، اذ لم تتجاوز مقاعده الـ (٥) مقاعد فقط ،وما يميز حزب الفضيلة هو الاسلوب المركزي في ادارته، كونه يدار من خارج الحزب وليس من داخله ،اذ يلعب مرشده الروحي الشيخ آية الله (محمد اليعقوبي) دور القائد العام للحزب ،ويمتلك دون غيره كل المفاتيح السياسية للحزب (٣٣) . لكن الحزب لم يحظ بمناصب رئاسية ضمن الدورات الانتخابية بأجمعها ،سوى حصوله على حقيبة وزارية واحدة على مدى ثلاث دورات انتخابية لأعوام (٢٠٠٦ ، ٢٠١٠ ، ٢٠١٤)، محافظاً بذلك على وتيرة ثابتة تقريباً على مدى ثلاث دورات انتخابية وهي تمثل امكانية الحزب وما يمتلكه من تأييد جماهيري متواضع ،الجدول (٤) الشكل (٤).

DOI:10.18018/URUK/021-14/503-540

الجدول (٤)

الدورات الانتخابية والمناصب التي حصل عليها حزب الفضيلة للمدة (٢٠٠٦ - ٢٠١٨)

ت	الدورة الانتخابية	المناصب الرئاسية	عدد الوزارات الكلي	عدد وزارت الحزب	النسبة %
١	٢٠٠٦ – ٢٠١٠	-	٤٠	١	٣
٢	٢٠١٠ – ٢٠١٤	-	٣٩	١	٣
٣	٢٠١٤-٢٠١٨	-	٣٠	١	٣
٤	٢٠١٨.....	-	٢١	-	-

المصدر : الباحث اعتماداً على محمد عبد حمادي المساري ،النظم الانتخابية وبناء العملية الديمقراطية ،ط١،العربي للنشر والتوزيع ،٢٠١٩،صفحات متفرقة .

الشكل (٤)

عدد الوزارات التي حصل عليها حزب الفضيلة للمدة (٢٠٠٦ - ٢٠١٨)

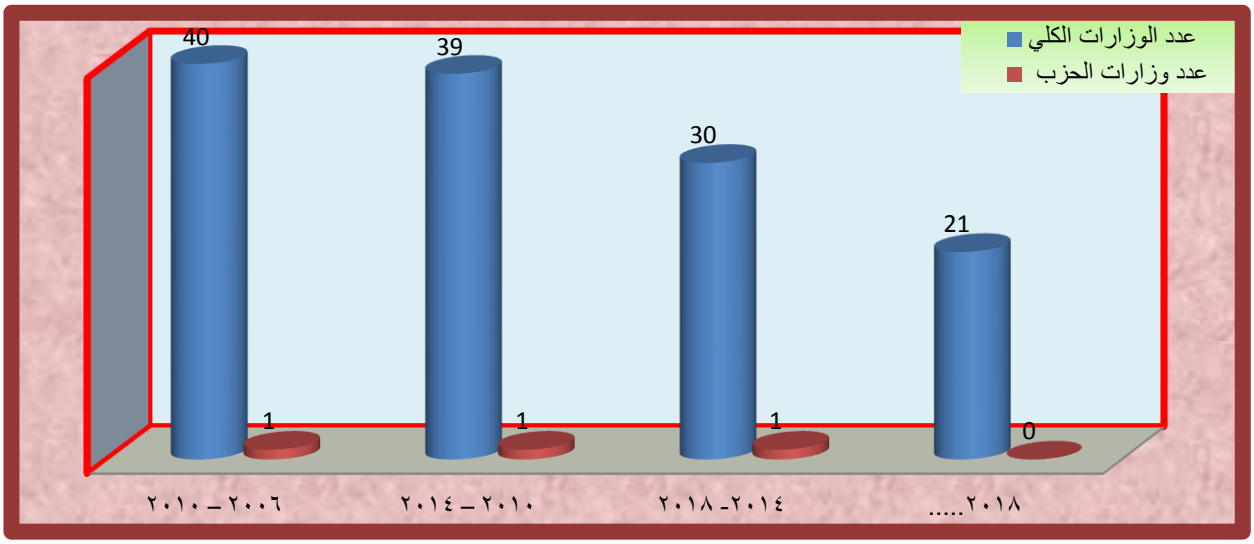

المصدر:الباحث اعتماداً على الجدول (٤)

٤ - الحزب الاسلامي العراقي :

احد فروع تنظيم الاخوان المسلمين في مصر تأسس الحزب في اوائل عام ١٩٦٠وهو الجناح الاساسي للأخوان المسلمين في العراق الامين العام للحزب هو (نعمان السامرائي) ، نتيجة الملاحقة والاعتقال خرجت معظم قيادات الحزب خارج العراق حتى استؤنف العمل عام ١٩٩١حين اختير (اسامة السامرائي) لقيادة الحزب حتى سقوط النظام الصدامي عام ٢٠٠٣ واستلم قيادة الحزب بعده وتناوب عليها كل من (محسن عبد الحميد) (طارق الهاشمي) وقد ضم الحزب شخصيات عديدة منهم (ظافر العاني وعلاء مكي وسليم الجبوري واياد السامرائي) واخرون (٣٤).

كانت جبهة التوافق العراقية قد خاضت انتخابات ٢٠٠٥ مؤلفة من ثلاث مكونات سياسية هي مؤتمر أهل العراق وجبهة الحوار الوطني وكذلك الحزب الاسلامي العراقي ،وهو صاحب الحصة الأكبر من مقاعد الجبهة في البرلمان لكن الجبهة ،والحزب الاسلامي على نحو خاص سرعان ما تعرضت لانقسامات حادة أدت إلى

انسحاب أبرز وجوهها وإعادة هيكلية مكوناتها نتج عنها استقالة طارق الهاشمي نائب رئيس الجمهورية من رئاسة الحزب الإسلامي وانسحابه من الجبهة ليشكل قائمة انتخابية بأسم (التجديد) انضمت إلى ائتلاف العراقية بزعامة أياد علاوي ،و انسحب الدكتور رافع العيساوي نائب رئيس الحكومة من الجبهة ،وشخصيات سنية أخرى ذات وزن مثل الدكتور أحمد العلواني والدكتور سلمان الجميلي الذين انضموا لاحقا إلى القائمة العراقية وانسحب أيضا الشيخ خلف العليان زعيم مؤتمر أهل العراق ليدخل الانتخابات ضمن قائمة (وحدة العراق) ،فأصبحت تتكون الجبهة من الحزب الاسلامي العراقي برئاسة أسامة التكريتي ،والتجمع الوطني العشائري المستقل برئاسة عمر هيجل ،والتجمع الوطني لأهل العراق برئاسة خالد حمدان برع ،وحزب العدالة التركماني العراقي برئاسة أنور حميد غني ،وقد غيرت اسمها من جبهة التوافق إلى (قائمة التوافق العراقي) (٣٥). اعتمد الحزب اسلوب الضغط السياسي بالانسحاب ،بأسلوب نجح فيه الى حد ما في تعامله مع الفرقاء السياسيين ،حيث استطاع تأجيل البت على الدستور الى ما بعد الانتخابات ،وكانوا دائماً ما يفتحون ملفات المعتقلين وتعامل السلطات معهم والمطالبة بإطلاق سراحهم ،الى جانب العديد من المواقف المعارضة للحكومات المتعاقبة (٣٦) . كان للحزب حصة من مناصب الدولة الرئاسية حصل من خلالها على منصب رئاسة مجلس النواب لعام (٢٠٠٦) ومنصب نائب رئيس الجمهورية لعامي (٢٠١٠ ، ٢٠١٤) على التوالي اما حصة الحزب من الوزارات فانحصرت ما بين (١ ، ٣) وزارة بنسب (٥% ، ٨%) من المجموع الكلي لعدد الوزارات ،يتضح من ذلك ان هنالك انخفاض واضح للنسبة التي حققها عام (٢٠٠٦) اذ كانت (٨%) لتنخفض الى (٥%) عام (٢٠١٨)، الجدول (٥) الشكل (٥) ربما يعود تفسير ذلك الى فشل الحزب في اداء المهام الحكومية المناطة به في ظل فشل حكومي شامل على مدى الدورات الانتخابية المتعاقبة ما ادى الى عزوف الناخب من اعادة التصويت للكتلة او الحزب المعين ما يقلل من حظوظ الحزب من تلك المناصب.

الجدول (٥)

الدورات الانتخابية والمناصب التي حصل عليها الحزب الاسلامي العراقي للمدة (٢٠٠٦ - ٢٠١٨)

ت	الدورة الانتخابية	المناصب الرئاسية *	عدد الوزارات الكلي	عدد وزارت الحزب	النسبة %
١	٢٠٠٦ – ٢٠١٠	١	٤٠	٣	٨
٢	٢٠١٠ – ٢٠١٤	١**	٣٩	٣	٨
٣	٢٠١٤-٢٠١٨	١	٣٠	٢	٧
٤	٢٠١٨	-	٢١	١	٥

المصدر :الباحث اعتماداً على محمد عبد حمادي المساري ،النظم الانتخابية وبناء العملية الديمقراطية ،ط١ ،العربي للنشر والتوزيع،٢٠١٩،.صفحات متفرقة .

DOI:10.18018/URUK/021-14/503-540

الشكل (٥) عدد الوزارات التي حصل عليها الحزب الاسلامي العراقي للمدة (٢٠٠٦ - ٢٠١٨)

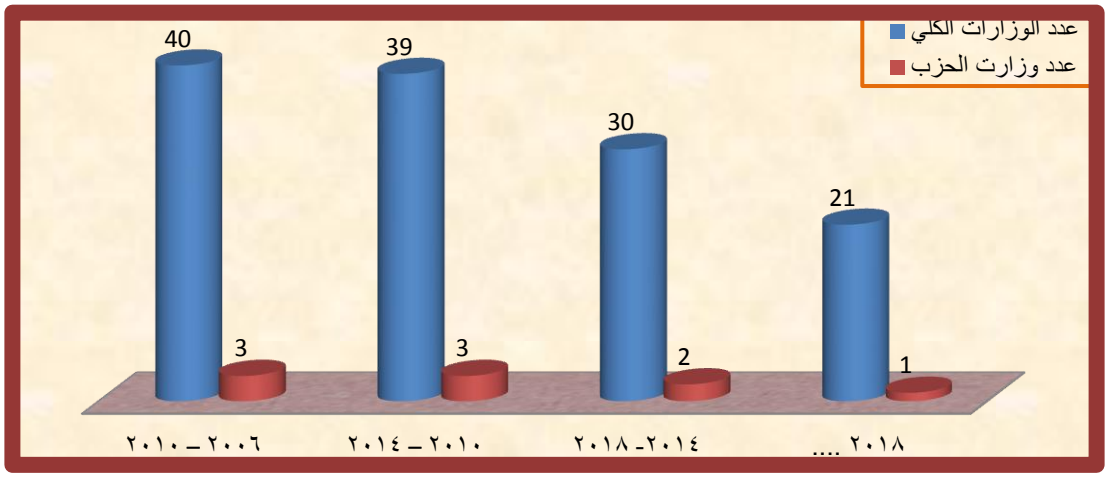

المصدر:الباحث اعتماداً على الجدول (٥).

٥– الاتحاد الاسلامي الكردستاني :

يعد الاتحاد الاسلامي ثالث حزب كردي رئيسي في كردستان العراق ،وفي الواقع يمثل هذا الاتحاد الفرع الكردي للأحزاب الاسلامية في العراق ،الذي تأسس عام ١٩٩٤م بقيادة (صلاح الدين محمد بهاء الدين) بعد انفصال المناطق الشمالية في العراق في عام ١٩٩١م (٣٧) . ان ما يميز هذا التشكيل هو غياب الجناح العسكري ،فأنشطته هي دعوية واجتماعية وله العديد من المؤسسات للقيام بهذه الوظيفة ،وهو يمر اليوم بمرحلة جديدة بعد امتصاص التأثيرات السلبية السابقة ،بالحفاظ على أهدافه الأساسية من(الوسطية والاعتدال) ،مؤكداً بذلك على التزامه بالعملية السياسية في العراق وتأييده للحكومة الشرعية المنتخبة ،ووقوفه ضد أية محاولة تجري خارج اطار البرلمان والدستور ضد العملية السياسية وبناء الدولة (٣٨) . لم يحصل الحزب على اي منصب رئاسي او وزاري في الحكومات العراقية المتعاقبة للمدة (٢٠٠٦ – ٢٠١٨) علماً ان عدد مقاعد الحزب في مجلس النواب العراقي بلغت (٢ ، ١ ، ٢ ، ١) للدورات الانتخابية (٢٠٠٦ ، ٢٠١٠ ، ٢٠١٤، ٢٠١٥) على التوالي ،الجدول (٦). من الملاحظ ان الاحزاب التي تتبنى ايديولوجية اسلامية داخل الاقليم لم تحظ بمقبولية كبيرة لدى الشارع الكردي بالتالي يتحقق لها جمهور واسع ،فيما يتجه اغلب الناخبين الكرد تجاه التصويت للحزبين الابرز في الاقليم (الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني).

الجدول (٦)عدد المقاعد التي حصل عليها الاتحاد الاسلامي الكردستاني في مجلس النواب للمدة (٢٠٠٦ - ٢٠١٨)

ت	الدورة الانتخابية	عدد نواب الحزب	نسبتهم %
١	٢٠٠٦	٥	٢
٢	٢٠١٠	٤	١
٣	٢٠١٤	٥	٢
٤	٢٠١٨...	٢	١

المصدر: الباحث اعتماداً على الجدول (٢٥) .

DOI:10.18018/URUK/021-14/503-540

ثانياً - الاحزاب والحركات العلمانية

١- حركة الوفاق الوطني العراقي :

تأسست هذه الحركة كحركة معارضة لنظام حزب البعث في المملكة العربية السعودية في شباط عام ١٩٩١م ،الا ان انطلاقتها كانت من بيروت في آذار من عام ١٩٩١م ،وكان اغلب عناصر مؤسسيها من الضباط العسكريين السابقين اضافة الى البعثيين القدامى الذين غادروا العراق ،منهم (صلاح عمر العلي و اياد علاوي و صلاح الشيخلي و ابراهيم الجنابي) وجميعهم بعثيون سابقون ،كان من اهداف الحركة اسقاط النظام السابق واقامة نظام ديمقراطي يعيش بأمان مع جيرانه ومع مواطنيه (٣٩).

شاركت هذه الحركة في الترتيبات التي انشأت بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣، تمثلت في مجلس الحكم الانتقالي بشخصية (اياد علاوي) الذي اصبح اول رئيس وزراء بعد الاحتلال، وقد شاركت الحركة في انتخابات ٢٠٠٥م ،ضمن ائتلاف (القائمة العراقية) الذي ضم كل من حركة الوفاق وحركة الديمقراطيين العراقيين ،حزب النهضة الديمقراطي ،الهيئة العراقية المستقلة ،تجمع الوفاء للعراق ،مجلس اعيان العراق يقودهم اياد علاوي وقد حصدت هذه القائمة (٤٠) مقعداً في الجمعية الوطنية العراقية ،واستمر اياد علاوي في توسيع الائتلاف ليشمل خمسة عشر كياناً التي بدورها حصلت (٢٥) مقعداً في انتخابات ٢٠٠٥ ،الا ان انشقاق حصل للحركة كان سببه التنافس فيما بين اياد علاوي وكل من صلاح الشيخلي وصلاح عمر العلي على امانة الحركة حتى وصل الامر الى اتهام العلي لعلاوي بارتكاب مخالفات مالية وادارية وطالب بطرده من الحركة ،مما جعل علاوي يصدر امراً بتعليق عضوية العلي مما جعله يعلن عن تأسيس مجموعة جديدة اطلق عليها اسم (تجمع الوفاق الوطني الديمقراطي العراقي) بتاريخ ١٣ آيار ١٩٩٢ (٤٠).

وتوالت الانشقاقات بعد ان قررت قائمة علاوي استبعاد ستة من نوابها بسبب تجاهلهم لقراراتها وحضورهم جلسات البرلمان التي كانت قاطعتها على خلفية الازمة السياسية التي نشبت في البلاد، بسبب صدور مذكرتي اعتقال ومنع سفر بحق نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي المتهم بالضلوع في قضايا ارهابية ،وكان الابعاد قد شمل كلاً من النواب (عبدالرحمن اللويزي، أحمد عبدالله الجبوري، جمعة المتيوتي، محمد الكربولي، كامل الدليمي، وقيس الشذر)، مما جعلهم يؤسسون كتلة جديدة تحمل أسم (وطنيون) ،ان هذه الانشقاقات ليست الاولى من نوعها فقد سبق وانشق ثمانية نواب غالبيتهم من حركة الوفاق التي يترأسها علاوي نفسه اسسوا في مارس عام ٢٠١٠ كتلة (العراقية البيضاء) برئاسة النائب حسن العلوي، قبل ان يقتصر اسم كتلتهم على كلمة (البيضاء) بعد حذف كلمة العراقية (٤١) . وفي ضوء المناصب الرئاسية التي حصل عليها الحزب منصب نائب رئيس الجمهورية لثلاث دورات (٢٠٠٦ ، ٢٠١٠ ، ٢٠١٤) على التوالي ،وفيما يخص عدد الوزارات فتراوحت بين (٢ ، ٤) بنسب (٧ % ، ١٠ %) من اجمالي عدد الوزارات ، الجدول (٧) الشكل (٧) ،ليحافظ على توازن حصصه من المناصب على مر الدورات الانتخابية المتتابعة على الرغم من الانسحابات التي تعرض لها الحزب.

DOI:10.18018/URUK/021-14/503-540

الجدول (٧) الدورات الانتخابية والمناصب التي حصلت عليها حركة الوفاق الوطني العراقي للمدة (٢٠٠٦ - ٢٠١٨)

ت	الدورة الانتخابية	المناصب الرئاسية	عدد الوزارات الكلي	عدد وزارت الحزب	النسبة %
١	٢٠٠٦ – ٢٠١٠	١*	٤٠	٤	١٠
٢	٢٠١٠ – ٢٠١٤	١	٣٩	٣	٨
٣	٢٠١٤-٢٠١٨	١	٣٠	٢	٧
٤	٢٠١٨	-	٢١	٢	١٠

المصدر :الباحث اعتماداً على محمد عبد حمادي المساري ،النظم الانتخابي وبناء العملية الديمقراطية ،ط١ ،العربي للنشر والتوزيع ،٢٠١٩،صفحات متفرقة .

الشكل (٧) عدد الوزارات التي حصلت عليها حركة الوفاق الوطني للمدة (٢٠٠٦ - ٢٠١٨)

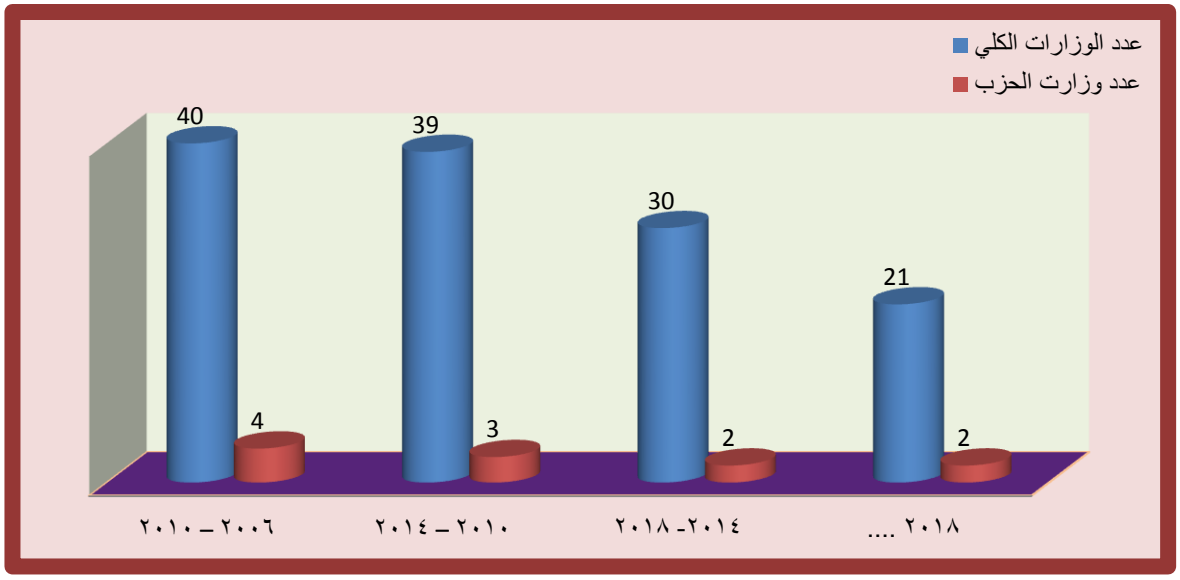

المصدر: الباحث اعتماداً الجدول (٧).

(*) نائب رئيس جمهورية .

٢- الحزب الشيوعي العراقي :

تأسس الحزب في آذار من عام ١٩٣٤ على يد يوسف سلمان يوسف عندما تكونت اولى حلقات الحزب التنظيمية التي ضمت مجموعة من الاشخاص من ضمنهم (يوسف سلمان وحميد مجيد) اطلقوا على تنظيمهم اسم (لجنة مكافحة الاستعمار والاستثمار) واختاروا عاصم فليح سكرتيراً لها ،وفي تموز عام ١٩٣٥ تم تغييره الى (الحزب الشيوعي العراقي) ، ايد الحزب وساند انقلاب عبد الكريم قاسمك عام ١٩٥٨الذي اطاح بالملكية ،و ناهض عبد السلام عارف ،وفي ايار من عام ٢٠٠٧ جدد الحزب في مؤتمره الثامن انتخاب حميد مجيد موسى سكرتيراً للجنة المركزية ،وعلى الرغم من اشتراك الحزب في انتخابات (٢٠٠٥) الا نه لم يحصل الا على مقعدين شغلهما كل من مفيد الجزائري وحميد مجيد (٤٢) .ليحصل الحزب على وزارة واحدة فقط هي حقيبة وزارة الثقافة تسنمها مفيد الجزائري ،ولم يحصل الحزب على اي استحقاق في انتخابات عام ٢٠١٤ ،ما يفسر تراجع نشاط الحزب بشكل كبير على الرغم من عمقه التاريخي في العراق ،ليدخل بعد ذلك في انتخابات ٢٠١٨ ضمن ائتلاف سائرون ليحقق بمشاركته هذه

مقعدان لكلٍ من سكرتير الحزب رائد فهمي و المقعد الآخر كان بأسم هيفاء الامين (٤٣) .

٣ - الحزب الديمقراطي الكردستاني :

في ١٦/آب/١٩٤٦ توحدت القوى والتنظيمات الكردية (هيوا ، رزكاري ،شورش) في اطار حزب واحد وهو (الحزب الديمقراطي الكردستاني) كان ذلك في اجتماع عقد في بغداد ضم نخبة من المثقفين الاكراد وعدداً من رؤساء العشائر الكردية وبعض الضباط الاكراد ،وانتخب الملا مصطفى البارزاني رئيساً للحزب ،وجاء في البيان التأسيس للحزب انه يناضل من اجل كيان قومي كردي يمارس فيه الشعب الكردي حقه في تقرير المصير وتحقيق الحكم الذاتي لكردستان العراق (٤٤).

كان الاعضاء الاوائل المؤسسين للحزب ثلاث تيارات فكرية هي (تيار عشائري يقوده الملا مصطفى البرزاني رئيس الحزب وقائده المؤسس وتيار ماركسي يتمثل بالاعضاء السابقين للحزب شورش و تيار المثقفين القوميين على رأسه المحامي ابراهيم احمد) ،وقد اعتبر الحزب الماركسية هي الاساس الذي يسترشد به في نضاله السياسي الايديولوجي الا انه تخلى عنه فيما بعد ليأخذ منحى ديمقراطي بعد عام احداث ١٩٩١ واثرها على الخارطة السياسية والامنية في العراق (٤٥). وفي آب ١٩٩٣ عقد الحزب مؤتمره الحادي عشر وجرى قبل المؤتمر اندماج عدد من الاحزاب والحركات الكردية مع الحزب الديمقراطي الكردستاني تحت قيادة مسعود البارزاني ،وهو يعد حالياً اقوى الاحزاب الكردية ومن القوى الاساسية في المعارضة العراقية وهو دائماً يستحوذ على اغلبية المقاعد في برلمان الاقليم ،وله قوات عسكرية (البيشمركة) قوات كبيرة ومنظمة ،والحزب يدعي بانه يتبنى الفيدرالية كحل للقضية الكردية (٤٦) .

لكن الواقع عكس خلاف ذلك ،اذ اجرى الاقليم استفتاءً بتاريخ ٢٥ أيلول ٢٠١٧ يحدد مصير الاقليم بالاستقلال ،لكن المحكمة الاتحادية ادلت في بيان بعدم دستورية الاستفتاء وإلغاء الآثار والنتائج كافة المترتبة عنه ،بعد تفسير المحكمة الاتحادية العليا للمادة الأولى من الدستور والذي يؤكد على وحدة الأراضي العراقية ([٤٧]).

وقد تعرض الحزب لأنشقاقات عديدة اذ أعلن عن تشكيل كيان سياسي كردستاني تحت اسم جبهة مستقبل كردستان بقيادة امينها العام (صمد خوشناو) ،تضم أربعة أحزاب سياسية و٢٢منظمة مدنية وشخصيات أكاديمية ورجال دين وطاقات شابة من

عموم مناطق كردستان ومن مختلف المكونات الدينية والقومية ،وقد صرح خوشناو، أنه تم تشكيل الجبهة بعد الانشقاق من الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود بارزاني ،مشيرا إلى أن عددا من المسؤولين المنشقين عن الأحزاب الكردستانية انضموا كذلك الى الجبهة (٤٨).

لقد شارك الحزب في جميع الدورات الانتخابية التي جرت بعد عام ٢٠٠٣ وحصل على منصب رئاسي تمثل بنائب رئيس الوزراء للدورات الانتخابية (٢٠٠٦، ٢٠١٠، ٢٠١٤، ٢٠١٨) على التوالي اما حصصه من الوزارات فانحصرت بين (٢ ، ٣) وزارة بنسب تراوحت بين (٧% ، ١٠%) من اجمالي عدد الوزارات الجدول (٨) الشكل (٨) ،ما يؤشر الى ان الحزب قد حافظ على توازنه بقاعدته الجماهيرية التي يمتلكها في الاقليم لاسيما وان زعامة الاقليم لم تخرج من قبضة الحزب منذ عقود .

الجدول (٨)الدورات الانتخابية والمناصب التي حصل عليها الحزب الديمقراطي الكردستاني للمدة (٢٠٠٦ - ٢٠١٨)

ت	الدورة الانتخابية	المناصب الرئاسية *	عدد الوزارات الكلي	عدد وزارت الحزب	النسبة %
١	٢٠٠٦ – ٢٠١٠	١	٤٠	٣	٨
٢	٢٠١٠ – ٢٠١٤	١	٣٩	٣	٨
٣	٢٠١٤-٢٠١٨	١	٣٠	٢	٧
٤	٢٠١٨	١	٢١	٢	١٠

المصدر :الباحث اعتماداً على محمد عبد حمادي المساري ،النظم الانتخابية وبناء العملية الديمقراطية ،ط١ ،العربي للنشر والتوزيع،٢٠١٩،.صفحات متفرقة .

الشكل (٨)عدد الوزارات التي حصل عليها الحزب الديمقراطي الكردستاني للمدة (٢٠٠٦ - ٢٠١٨)

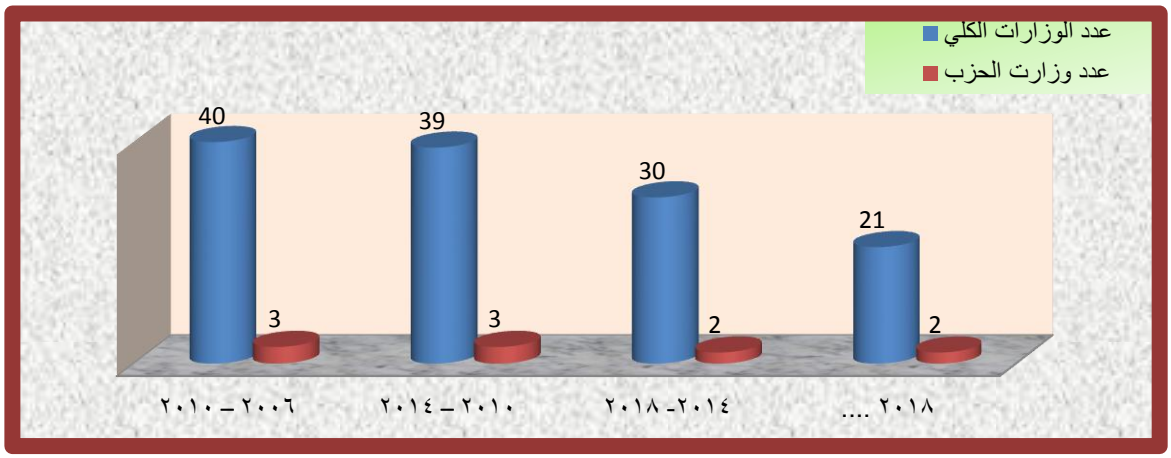

المصدر :الباحث اعتماداً على الجدول (٨).

(*) نائب رئيس الوزراء .

٥ - الاتحاد الوطني الكردستاني :

تأسس الاتحاد الوطني الكردستاني في ٢٢ مايس ١٩٧٥م ،وتعود فكرة تأسيسه إلى (جلال الطالباني)، بهدف تكوين جبهة كردية تضم أغلب الأحزاب والتيارات التقدمية المختلفة في المجتمع الكردي وهو يجمع كل المناضلين في كردستان ،جعل من سوريا مقراً له ،انتخب (جلال الطالباني) عن الائتلاف الكردستاني الموحد ممثلاً لهذا الحزب كأول رئيس للجمهورية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ ،واشترك الحزب في الترتيبات التي أنشأتها سلطة الاحتلال الامريكي ،وفي مجلس الحكم الانتقالي و في انتخابات كانون الثاني ٢٠٠٥م مع الاحزاب الكردية ضمن القائمة الكردستانية (٤٩).

وقد شهد الحزب مسلسلاً متواصلاً من الانشقاقات حتى أصبحت سمة بارزة في مسيرته ،أبرزها انبثاق حركة التغيير الكردية بزعامة نوشيروان مصطفى في العام ٢٠٠٧، ومن ثم تشظيه إلى أجنحة متعددة مثل (مركز القرار) بزعامة كوسرت رسول وبرهم صالح الذي أُعلن عنه في العام ٢٠١٦، وبقاء الجناح الآخر للحزب تديره هيرو الطالباني ،زوجة الزعيم التاريخي للحزب جلال الطالباني ،وهو الجناح الذي ينازعه أيضاً أجنحة فرعية أخرى (٥٠).

انفرد الحزب بمنصب رئاسة الجمهورية على مدى اربع دورات انتخابية للأعوام (٢٠٠٦ ، ٢٠١٠ ، ٢٠١٤ ، ٢٠١٨) على التوالي ،وفيما يخص الوزارات التي حصل عليها الحزب فتراوحت ما بين (٢ ، ٣) وزارة انحصرت نسبها بـ (٧% ، ١٠%) من اجمالي عدد الوزارات جدول (٩) الشكل (٩)،اتسمت الاحزاب السياسة الكردية الاكبر في الاقليم بمستوى من الاستقرار السياسي في التمثيل الحكومي ضمن حكومة المركز منذ عام ٢٠٠٣ الى نهاية مدة الدراسة ،وان اداء كلا الحزبين الاكبر في الاقليم كان جيداً بمقارنته بأداء حكومات المحافظات الاخرى ما ولد قناعة لدى الناخب الكردي بقياداته وزاد من ثقته تجاههما ،لذلك لم يهوي احد هذه الاحزاب من العملية السياسية بشكل كلي كما حصل للأحزاب الاخرى خارج الاقليم .

الجدول (٩)

الدورات الانتخابية والمناصب التي حصل الاتحاد الوطني الكردستاني للمدة (٢٠٠٦ - ٢٠١٨)

ت	الدورة الانتخابية	المناصب الرئاسية *[١٢]	عدد الوزارات الكلي	عدد وزارت الحزب	النسبة %
١	٢٠٠٦ – ٢٠١٠	١	٤٠	٣	٨
٢	٢٠١٠ – ٢٠١٤	١	٣٩	٣	٨
٣	٢٠١٤-٢٠١٨	١	٣٠	٢	٧
٤	٢٠١٨	١	٢١	٢	١٠

المصدر:الباحث اعتماداً على

محمد عبد حمادي المساري ،النظم الانتخابية وبناء العملية الديمقراطية ،ط١،العربي للنشر والتوزيع ،٢٠١٩،صفحات متفرقة.

(*) منصب رئيس الجمهورية .

DOI:10.18018/URUK/021-14/503-540

ان العملية السياسية العراقية شهدت تعددية حزبية انفجارية بعد ما كان الحزب الواحد هو الحاكم والمسيطر ،ليصل عدد الاحزاب الى اكثر من (٢٠٠) كيان عام ٢٠٠٥وازداد هذا العدد حتى وصل الى (٣٠٠) كيان عام ٢٠١٠ ،لقد تجاوزت الساحة العراقية الحدود المتوقعة في عدد الاحزاب من حيث النوع

الشكل (٩) عدد الوزارات التي حصل عليها الاتحاد الوطني الكردستاني للمدة (٢٠٠٦ - ٢٠١٨)

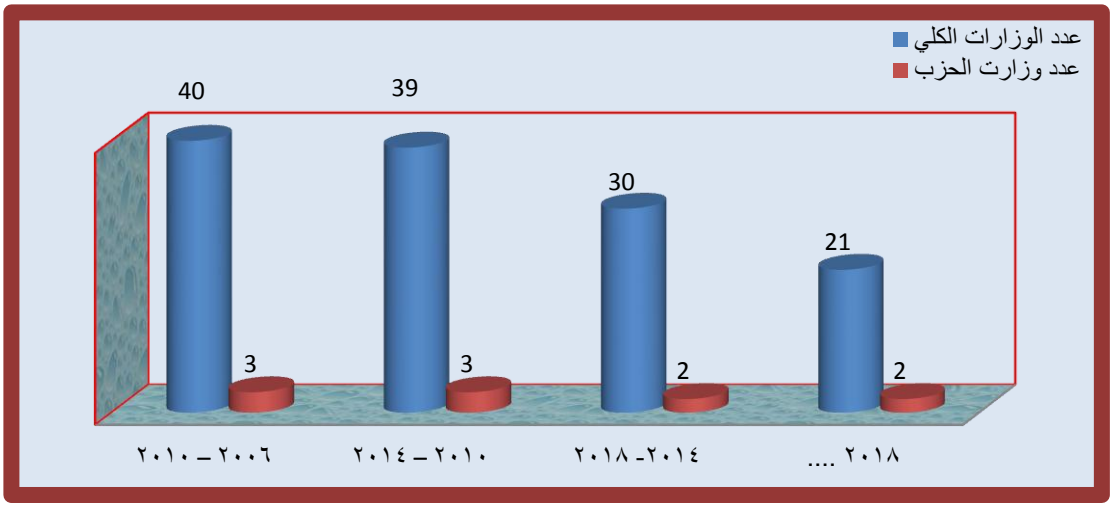

المصدر: الباحث اعتماداً على الجدول (٩).

والهدف وصار من الصعب الالمام بالخارطة السياسية للعراق حتى بدا الحال اقرب الى الفوضى منه الى النظام ،فبإستثناء بعض الاحزاب الفاعلة في العملية السياسية التي سجلت حضورها في التمثيل السياسي ،فأن معظم الاحزاب المتبقية هي احزاب ورقية تتسم بالضعف والهشاشة نظراً لضعف قواعدها الجماهيرية والشعبية كما ان قياداتها غير معروفة لغالبية العراقيين فضلاً عن عدم تبلور اطرها الفكرية وهياكلها التنظيمية وبالتالي هي اقرب الى الدكاكين السياسية منها الى القوى الحزبية القادرة على ان يكون لها دور وتأثير كما ان بعضها هو مجرد امتدادات لتكوينات اولية قبلية وعشائرية وطائفية (٥١). وقد ركزت غالبية الاحزاب جل جهودها الفكرية والتعبوية قبل عام ٢٠٠٣ على هدف اسقاط النظام البعثي ،ولم تتبلور لديها فكرة ومشروع لبناء الدولة العراقية الجديدة ،الامر الذي انعكس على سلوك هذه الاحزاب بعد عام ٢٠٠٣ الذي توجه صوب التمسك بالمناصب واقتسام السلطة مما اخر وعرقل عملية التنمية والبناء للدولة العراقية (٥٢)، زد على ذلك ارتباط معظم الاحزاب العراقية باجندات خارجية تابعة لدول الجوار ارتباطاً تاريخياً وتمويلياً مما يجعلها مقيدة ومتحكم في قراراتها ،حتى بات غالبية السياسيين العراقيين يتهمون بعضهم بعضاً بالولاء لأحدى دول المنطقة او احدى دول العالم (٥٣).

ان الاحزاب السياسية العراقية بمختلف توجهاتها لم تتمكن من بلورة برامج سياسية قادرة على النهوض بالواقع ،على الرغم من تواجدها المستمر في العملية السياسية منذ عام ٢٠٠٣ حتى نهاية مدة الدراسة ،ويذكر ان هذه الاحزاب قد تباين مستوى حضورها في ادارة الدولة وهذا يعود الى تأخر إقرار قانونها وتباين حجم تمثيلها في مجلس النواب من جهة والتوافقات السياسية بين الاحزاب الفائزة من جهة اخرى.

DOI:10.18018/URUK/021-14/503-540

المبحث الثاني

بناء الجمعيات والنقابات العراقية

تعد الجمعيات والحركات النقابية ركيزة مهمة من ركائز المجتمع المدني ،وركناً متقدماً من اركان الحكم الرشيد في اي مجتمع ،وان اي محاولة للنهوض والتقدم سواء على الصعيد الاقتصادي والسياسي او الاجتماعي ،فأن كل هذا لا يكتمل اذا لم يكن لهذه الجمعيات او النقابات دور واضح في الاعداد والتنفيذ فضلاً عن المتابعة (٥٤).

لقد تعرض دستور الدولة الدائم الى الجمعيات والنقابات في المادة (٢٢) الفقرة (ثالثاً) التي جاءت بما نصه (تكفل الدولة حق تأسيس النقابات والاتحادات المهنية او الانضمام اليها ينظم ذلك بقانون) . وبالرغم من التأسيس الدستوري للمنظمات في عام ٢٠٠٥ الا ان إقرار قانونها تأخر الى عام ٢٠١٧ ،الذي جاء في المادة (٢) منه على التالي :

١- وضع اطار عام لتنظيم عملية تأسيس النقابات والاتحادات بالتنسيق مع الجهة القطاعية المعنية بنشاط النقابة او الاتحاد .

١- ضمان حق الاشخاص في تأسيس النقابات والاتحادات .

٢- تنظيم اكتساب العضوية وانتهائها والتزامات العضو في النقابة او الاتحاد .

٣- رفع المستوى المعاشي والاجتماعي للعضو وتهيئة الوسائل التي تضمن له حياة افضل ومكانة اجتماعية ارقى .

٤- ضمان استقلالية النقابات والاتحادات في اعمالها .

ولذوي المهن واصحاب الحرف تأسيس النقابات والاتحادات بحسب المهنة او الحرفة ويكون مقرها بغداد ،وللنقابة او الاتحاد تأسيس فروع لهما في المحافظات ،وتتمتع النقابة المؤسسة بالشخصية المعنوية ويمثلها رئيسها او من يخوله (٥٥). وبما ان تأسيس الدولة العراقية يعود الى عام ١٩٢١ لذا فمن الطبيعي ان تتأسس الاتحادات والنقابات قبل عام ٢٠٠٣ وتمارس عملها بعد ذلك التاريخ وفق القوانين النافذة حتى إقرار قانونها .

ومن اهم الاتحادات والنقابات العاملة في العراق ما يأتي :

أولاً : الاتحاد العام لنقابات العمال في العراق :

هو الهيئة العليا للتنظيمات النقابية ويقود الحركة النقابية العمالية في العراق ،ويتولى الاشراف والمراقبة على نشاطات التنظيمات النقابية الادنى وعلى مشروعية تصرفاتها وله شخصية معنوية ويتمتع بالاستقلال مالي واداري ،ويمثله رئيس الاتحاد العام (٥٦)، ويتكون الاتحاد العام لنقابات العمال من اتحادات نقابات العمال العامة في بغداد المحافظات (٥٧).

لقد افرزت الساحة العراقية العمالية النقابية بعد عام ٢٠٠٣ ثلاثة اتحادات عمالية تتنازع الشرعية وهي (الاتحاد العام لنقابات العمال في العراق ،الاتحاد العام لنقابات عمال العراق ، الاتحاد العام للنقابات في جمهورية العراق) ،مما انعكس ذلك كله على البنية الفوقية أو الهيئة القيادية المشكلة للاتحاد ،التي تنازعت أعضائها الانتماءات الحزبية ورغبة الاستحواذ بعودة للقسمة الاولية ،مجموعة يساريين ديمقراطيين ،مجموعة بعثيين ،مجموعة إسلام سياسي ،لم يستطيعوا أبداً الانسجام وتغليب الجانب المهني النقابي على السياسي او العودة للجذور حيث ارتأت المجموعتان البعثية السابقة وممثلو الاسلام السياسي من النقابيين الجدد القيام بمبادرة انتخابية ،ليصبح هنالك اتحادين رئيسيين (اتحاد عمال عراقي يرأسه السيد علي صخي واتحاد عمالي عراقي يرأسه السيد ستار دنبوس براك) (٥٨).

ثانياً : نقابة المعلمين العراقيين :

نصت المادة (١) من قانون نقابة المعلمين العراقيين رقم (٧١) لسنة ١٩٨٩، تؤسس بموجب هذا القانون نقابة بأسم نقابة المعلمين تتمتع بالشخصية المعنوية ،ويكون مقرها في بغداد ،ولها فروع في مراكز المحافظات ويكون

DOI:10.18018/URUK/021-14/503-540

للنقابة في منطقة الحكم الذاتي مكتب سكرتارية مقره مركز إدارة منطقة الحكم الذاتي ،وهي منظمة مهنية جماهيرية ذات نفع عام تملك الأموال المنقولة والعقار ،والقيام بجميع التصرفات القانونية لتحقيق أهدافها المنصوص عليها في هذا القانون ويمثلها نقيب المعلمين أو من يخوله ([٥٩]). على ان هذه النقابة هي الجهة الوحيدة التي تمثل المعلمين في المؤتمرات والاجتماعات والمراسلات المتعلقة بالتنظيم النقابي داخل العراق وخارجه والهيئات والمجالس واللجان المشكلة في الوزارات (٦٠).وتتكون الهيئة الادارية للفرع من رئيس الفرع ونائبه وخمسة اعضاء اصليين و ثلاثة اعضاء احتياط ([٦١])، وتكون

مدة العضوية في التشكيلات التنظيمية والإدارية ثلاث سنوات (٦٢) .

يكون الانتماء الى النقابة اختيارياً لمن تنطبق عليه الصفات وفق هذا القانون ،من المعلمين العاملين داخل العراق طلباً الى فرع النقابة في منطقته ،يجيب عنه الفرع بالقبول او الرفض خلال مدة ثلاثين يوماً من تاريخ تسجيل الاعتراض في سجلاتها ويكون قرارها نهائياً ، ويحق لمن رفض طلب انتمائه الاعتراض على ذلك لدى الهيئة الادارية المركزية خلال عشرة ايام من تاريخ تبليغه بقرار الرفض ،وعلى الهيئة الادارية ان تبت في الطلب خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تسجيل الاعتراض في سجلاتها ويكون قرارها نهائياً اذا لم تبت الهيئة بالاعتراض خلال المدة المحددة عد سكوتها قبولاً ،ويقدم المعلم العراقي الذي يمارس عمله خارج العراق طلب الانتماء الى الهيئة ،وتبت فيه خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تسجيله في سجلاتها ،ويكون قرارها نهائياً ،واذا لم تبت بالطلب خلال المدة المحددة ،عد سكوتها قبولا كذلك (٦٣).

اما اهداف النقابة فهي ([٦٤]).

١- حشد طاقات المعلمين وتعزيز قدراتهم للقيام بدورهم في التنمية القومية بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة، والحرص على قيامهم بواجباتهم.

٢- إعداد القيادات النقابية إعداداً فنياً ومهنياً موجهاً يعزز العمل المهني ويوسع ممارسته لمواكبة التقدم المنسجم وطبيعة المرحلة.

٣ – تعزيز المبادرات الخلاقة والمواهب الفكرية والكفاءات المتفوقة بين صفوف المعلمين بما ينسجم وسياسة الدولة.

٤- التعاون مع المؤسسات التربوية في تنفيذ سياساتها المتعلقة بتلبية احتياجات التنمية والتقدم.

٥- تنمية روح الإخاء والتعاون بين الأعضاء وتنظيم علاقاتهم الاجتماعية والأسرية وتيسير فرص الاستفادة من أوقات فراغهم وتوفير مستلزمات ذلك.

٦- تقديم الخدمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأعضاء للارتقاء بمستواهم الصحي والاجتماعي والثقافي.

٧- تطوير وتنسيق العلاقات مع المنظمات المهنية والجماهيرية وصولاً إلى تحقيق التلاحم فيما بينها.

ويكون لعضو النقابة الانسحاب منها بطلب يقدمه إلى الهيئة الإدارية للفرع، وتعتبر عضويته منتهية من تاريخ تسجيل الطلب في سجلات الفرع ،وهولا يفقد عضويته فيها بسبب احالته على التقاعد او انتقاله الى وظيفة غير تعليمية اذا كانت لديه خدمة لا تقل عن خمس سنوات ما لم يكن الانسحاب من العضوية قد تم باختياره ([٦٥]).

ومن الجدير بالذكران ان نقابة المعلمين لم تحافظ على استقلالها اذ باتت تنساق خلف الاجندات السياسية وليس اول على ذلك من استخدام نقيب المعلمين عام ٢٠١٩ لصلاحياته في ارباك المشهد السياسي العراقي بعد دعوته الى التظاهر ولا سيما مشاركة الفئات التي يحظر القانون مشاركتها من قبل هكذا اعمال وتحديداً تلاميذ الابتدائية وطلبة المتوسطات وحتى الاعدادية ،الذي قرر دعم التظاهرات الاخيرة بإعلانه عن اضراب شامل لنقابات المعلمين وكذلك المدارس في بعض المحافظات ،ان هذا التوجيه قد جاءه من رئيس الوزراء حيدر العبادي اذ ان نقيب المعلمين هو عضو في ائتلاف النصر التابع لرئيس الوزراء الاسبق حيدر العبادي وقد رشح نفسه في

DOI:10.18018/URUK/021-14/503-540

الانتخابات السابقة ، وما قام به من اتخاذ قرار تمديد اضراب المعلمين هي اوامر جاءته من رئيس ائتلاف النصر حيدر العبادي فهو من دعم بقائه لثمان سنوات رئيسا للنقابة من اجل خلق حالة من التذمر والغضب على الحكومة من قبل اولياء امور الطلبة (٦٦) .

ان التجربة العراقية افرزت واقعاً مريراً وهو ان المسؤول الحزبي سيكون غير فاعل ومؤثر ضمن مكان عمله ،بسبب التأثير الخارجي عليه وتسييره بما لا تشتهي نفسه ومصلحة وطنه لأنه تابع ولا يمكن ان يعصي توجيهات تلك الجهة التي يعتبر نفسه مدين لها ،بالخصوص اذا كانت تلك الجهة المسيرة للمسؤول غير وطنية وفاسدة ،فستكون تحركاته سلبية وفق ما يوجه لها ،وهذا الواقع قد انعكس على رئيس هذه النقابة وكيف كانت قراراته التي عرضت الشريحة الاكبر من المجتمع (التلاميذ والطلبة) وعرضت مستقبلهم للخطر وجعلتهم على المحك واثرت على سير العملية التربوية في الدولة لا لتحقيق شيئ يخص واقع التعليم المزري في الدولة، لا بل لحصد مكسب لجهة سياسية مقابل جهة سياسية اخرى ،وان هذا الاجراء يعكس الصورة الاكثر سلبية عن الاستغلال المشين للمنصب .

ثالثاً : النقابة الوطنية للصحفيين العراقيين :

جاء في المادة (٢) من قانون نقابة الصحفيين العراقيين رقم (١٧٨) لسنة ١٩٦٩ المعدل ،تؤسس بموجب هذا القانون نقابة للصحفيين في العراق مركزها بغداد تتمتع بالشخصية المعنوية ولها حق التملك والتصرف في الحقوق والاموال بحدود اغراض النقابة ولها ان تفتح فروعاً في المحافظات بناءً على طلب يقدمه خمسة عشر عضواً ممن يمارسون المهنة في تلك المحافظة ويعملون في صحيفة واحدة أو أكثر وبموافقة المجلس .

أهداف النقابة (تعزيز روح الاخوة بين المواطنين جميعا على اختلاف قومياتهم واديانهم وعقائدهم والدفاع عن حرية الصحافة وحقوق الصحفيين وتوفير الحصانة اللازمة للصحافة لتتمكن من التعبير بصدق عن رسالتها مع مكافحة افساد الصحافة على يد الحكومات والاحزاب والمحاصصة زد على ذلك مكافحة اختلاق الاخبار والتضليل وافتعال الاحداث ونشرها وتأييد حق الشعب في اطلاعه على الانباء الصحيحة فضلاً عن منح الصحفيين التسهيلات لمساعدتهم على اداء مهمتهم الصحفية كالتخفيضات والاعفاءات فيما يتعلق بأجور النقل والمواصلات وغيرها والعمل على رفع مستوى الصحافة الى المستوى الفني للصحافة في الدول الحديثة وانشاء المطابع المتطورة مع العمل على الاتفاق مع المنظمات والهيئات الصحفية العربية والاجنبية للحصول على تبادل زمالات وبعثات لدراسة الفن الصحفي وكذلك الحصول على كل ما من شأنه أن يساعد على الارتقاء بصحافتنا الى المستوى الفني المطلوب) (٦٧) .

يشترط في النقيب ([٦٨]):

(أن يكون عراقياً بالولادة ومن ابوين عراقيين قد مارس العمل الصحفي مدة لا تقل عن عشر سنوات) اما نائب النقيب فيشترط (أن يكون عراقياً بالولادة ومن ابوين عراقيين و قد مارس العمل الصحفي مدة لا تقل عن سبع سنوات ولا يجوز انتخاب النقيب لأكثر من دورتين متتاليتين اما مدة الدورة فأربع سنوات). وقد تم خرق القانون الخاص بالنقابة في اكثر من مناسبة اذ كان قد انتخب نقيب الصحفيين لمدة اربع دورات متتالية ،مع تهاون اللجنة المشرفة على الانتخابات والقاضي الذي اشرف على الانتخابات في حين من المفترض التوقف عند هذا الخرق القانوني للمادة (١٥) من قانون النقابة (٦٩).

اضف الى ذلك كشفت وثائق بتورط نقيب الصحفيين في قضية كونه موظفا (وهميا) مسجلاً ضمن دار ثقافة الاطفال إحدى دوائر وزارة الثقافة، وتقاضيه راتبا شهريا دون أن يحضر يوما واحدا كموظف فيها ،اذ اشارت وثيقة صادرة من مكتب المفتش العام بالوزارة الى ضرورة الايعاز الى قسم الحسابات بإعادة جميع الرواتب التي تم

DOI:10.18018/URUK/021-14/503-540

استلامها من قبل نقيب الصحفيين، ومجموعة الموظفين المفرغين للعمل في نقابة الصحفيين العراقيين، لعدم وجود أعمال مقدمة من قبلهم لصالح الدائرة نظير استلامهم الرواتب وحسب القانون (٧٠)، لكن هذه المؤسسة لا تخلو من الموظفين المواظبين على عملهم والنزيهين المحبين لدولتهم سيما اولئك الثلة التي عملت على التغطية الاعلامية الخاصة بمعارك الحشد الشعبي ضد الارهاب بشكلٍ خاص ،اذ اعلن نقيب الصحفيين العراقيين عن سقوط أكثر من ٥٠ شهيدا واكثر من ١٠٠ جريح خلال المعارك ضد تنظيم داعش التي استمرت ثلاث سنوات ،ليصل العدد الاجمالي للضحايا الى (٤٧٠) شهيداً حتى عام ٢٠١٨، واعلن ان اكثر من الف صحفي ومراسل ومصور حربي هبوا جميعا لنقل الحقيقة من ارض المعركة (٧١).

ان عملية وضع قانون للمؤسسات الغرض منه تنظيم عملها وفق ضوابط واحكام تسير عمل تلك المؤسسة ،وما ان تخرق تلك الضوابط من قبل اي عضو في تلك المؤسسات سواء كان موظف اعتيادي او ذو منصب ،حتى تحل الفوضى وسط الموظفين خاصة اذا كان النقيب نفسه غير ملتزم ،مما يسر ذلك على الموظفين الادنى ،اضف الى ذلك انها لم تنجح في معالجة الدور السلبي الذي يمارسه بعض الصحفيين من تزييف للحقائق واذكاء الفرقة والانقسام بين ابناء الشعب الواحد ،فضلاً عن الانحياز الواضح في الصحافة العراقية يجردها من الاستقلالية فيما لو اعدت كهيئة مراقبة للعمل السياسي ضمن اطار الدولة .

رابعاً : نقابة الاطباء :

نصت المادة (١) من قانون نقابة الاطباء العراقيين رقم (٨١) لسنة (١٩٨٤) ،تؤسس بموجب أحكام هذا القانون نقابة تسمى نقابة الأطباء تتمتع بالشخصية المعنوية ويكون مقرها في بغداد، وتتكون النقابة من التنظيمات الآتية (المؤتمر العام ، مجلس النقابة ، هيئة ومجلس الفرع واللجنة النقابية في المحافظة ، لجنة الانضباط في المحافظة).

اما اهداف النقابة فتمثلت بـ (الارتقاء بمهنة الطب ورفع المستوى العلمي والمهني للأعضاء مع تنظيم علاقة الأعضاء بعضهم ببعض وتنمية روح الإخاء والتعاون بينهم وكذلك تقديم الخدمات الاقتصادية والاجتماعية لهم وتنظيم علاقات الأعضاء مع أجهزة الدولة والمؤسسات الأخرى والأفراد والدفاع عن حقوقهم وتمكينهم من أداء واجباتهم بالتعاون وتبادل المعلومات والخبرات مع المنظمات والهيئات والمؤسسات والجمعيات العربية والعالمية) (٧٢).ولا يجوز للطبيب ممارسة المهنة في العراق إلا بعد انتمائه إلى النقابة وحصوله على شهادة التسجيل وإجازة ممارسة المهنة (٧٣). ويشترط في العضو أن يكون عراقي الجنسية حائزاً على شهادة كليات الطب العراقية أو ما يعادلها (٧٤).

عانى النظام الصحي من إهمال متواصل قبل عام ٢٠٠٣ وما بعده ولم تعكس مخصصات الميزانية احتياجات السكان من العناية الصحية ونتيجة ذلك انخفضت المؤشرات الصحية إلى مستويات مماثلة لبعض أقل الدول نمواً وغادر العراق المهنيون ذوو الكفاءة والخبرة العالية ما احدث ثغرات خطيرة في تقديم الخدمات الصحية اجمالاً، و تفاقم هذا التراجع في الخدمات الصحية بسبب الحروب والمغامرات العسكرية الكارثية والعقوبات السياسية والاقتصادية والعمليات الارهابية والفساد وبقيت الدولة تواجه تحديات صحية هائلة (٧٥)، وشهد العراق منذ عام ٢٠٠٣، انهيارا كبيرا وتراجعا في الخدمات الصحية نتيجة لإهمال الحكومة لهذا القطاع وشيوع الفساد والمحسوبية وسوء الإدارة فيه، حيث تعاني أغلب مؤسسات الدولة كافة من الفساد المالي والإداري مما انعكس على تردي الأوضاع على جميع المستويات من ناحية النظافة والخدمة المقدمة للمريض، وساعد على انتشار العديد من الاوبئة والأمراض التي اختفت من

DOI:10.18018/URUK/021-14/503-540

العراق والعالم منذ عقود مثل (الملاريا والكوليرا) ،وأن الطامة الكبرى في القطاع الطبي هي تحول العمل المهني الطبي إلى معايير الانتماء الطائفي والمحاصصة، وسياسة الإقصاء والتهميش للأطباء والاعتماد على كوادر غير مهنية علمياً وادارياً في إدارة المستشفيات والمراكز الصحية، اضف الى ذلك هجرة الكفاءات الطبية الكبيرة المتميزة والعقول المستنيرة ذات الخبرة الكبيرة بسبب الحربِ والاقتتال الطائفي ،أو بسبب تهجيرها واستهدافها جسدياً وابتزازها معنوياً ومادياً، لإقصائها ونزوحها (٧٦).

ان اقرب مهنة تجسد الانسانية في جميع مكوناتها هي مهنة الطب فهي الاسمى من بين المهن الاخرى ،لأنها تعنى بالأنسان وهو اساس كل شيء ،فبناء الاوطان والتحضر والتطور يحتاج الى الانسان الواعي الصحي نفسيا وبدنياً كفاعل اساسي في عملية بناء الدولة ،فمن المفترض ان يعطى للمؤسسة الصحية في العراق اولوية واهمية قصوى ،وهذا ما لا تجده في جميع المستشفيات والمؤسسات الصحية في الدولة ،فبات المواطن يلجأ الى العيادات الخاصة للأستطباب مما يثقل كاهله مادياً اذ من غير الممكن ان تقف نقابة الاطباء مكتوفة الايدي عن نقاط الضعف الرئيسية ضمن هذا القطاع ،ومن ثم اين دورها من الضغط على الحكومة للنهوض بالواقع الصحي المتردي في العراق ،بالخصوص بعد ان بدأت جائحة (كورونا) بحصد الارواح في العراق كاشفة بذلك عن الواقع الصحي المتهالك من نقص الادوية والاجهزة الطبية والاسرة ،فما نفع ان تكون هنالك نقابة ان لم تعمل وتراقب وتشخص نقاط الخلل ضمن المؤسسة الطبية في الدولة .

خامساً : الاتحاد العام للأدباء و الكتاب :

جاء في المادة (١) من قانون الاتحاد العام للأدباء و الكتاب رقم (٧٠) لسنة ١٩٨٠،يؤسس بموجب هذا القانون اتحاد فني مهني يسمى (الاتحاد العام للأدباء والكتاب في العرق)، ويكون مركزه في بغداد ،ويؤسس الاتحاد فرع له في الاقليم ،ويتمتع الاتحاد بالشخصية المعنوية والاستقلال الاداري والمالي وبالاهلية القانونية الكاملة للقيام بسائر التصرفات التي يقتضيها تحقيق اغراضه المنصوص عليها في هذا القانون والنظام الداخلي للاتحاد ،وتكون للاتحاد صفة المؤسسات ذات النفع العام لأغراض تطبيق احكام القوانين المرعية في هذا الشأن ،وللاتحاد تأسيس فروع له في سائر محافظات العراق ،وفقاً لأحكام هذا القانون والنظام الداخلي، وطبقاً للتعليمات الصادرة بمقتضى أي منهما .

يعمل الاتحاد على تحقيق الاهداف التالية (العمل على دعم الانتاج الثقافي والادبي وتوجيهه توجيهاً علمياً هادفاً واستلهام التراث الاسلامي والعمل على احيائه ومتابعة حركة الانتاج الادبي والثقافي في الوطن العربي والانفتاح على الادب الحديث فيها وفي العالم مع رعاية الحركة الثقافية والادبية لسائر الفئات الوطنية والقومية في الدولة فضلاً عن العمل على جعل الكتابة مهنة الكاتب وكذلك الدفاع عن الكتاب والادباء والسعي لاستصدار التشريعات التي تحمي نتاجاتهم وتضمن حقوقهم فيه مع محاولة توفير مناخ ثقافي يتيح للإمكانات والمواهب المبدعة التفتح والنمو في جو من الحرية والمسؤولة وكذلك استكشاف المواهب الادبية وخاصة الشابة ووضع الصيغ الكفيلة برعايتها وتطويرها وتشجيع وتوجيه الادباء والكتاب ضمن ميادينهم الفكرية على معالجة مختلف القضايا) (٧٧) .

والواقع يشير الى ان هنالك صراع بين جهات معينة موجود داخل الاتحاد، فالبعض يصف نفسه باليسار وهو المسيطر منذ عدة دورات وبالوجوه ذاتها التي نجح بعضها في عمله والآخر لم يقدم شيئا سوى شغله لمقعد المجلس المركزي، والبعض الآخر هم أدباء وأعضاء الاتحاد قبل ٢٠٠٣، وفيهم أسماء مهمة على الصعيد المحلي والعربي، هؤلاء يعتقدون بتهميش دورهم وإبعادهم عن إدارة الاتحاد، وهم مشاركون في هذه الدورة وبقوة، وهناك من يعتاش على هذا الصراع ،على الرغم من وجود دعوات

DOI:10.18018/URUK/021-14/503-540

لتغيير النظام الداخلي للاتحاد، بما يمنع تكرار الوجوه نفسها لدورات متتالية، وكشف الحسابات المالية، من خلال كشف ديوان الرقابة المالية، وتفعيل دور الهيئة العامة التي يشكل أعضاؤها العدد الأكبر من أعضاء الاتحاد، إلا أنه لا جديد سيطرأ على التشكيلة، خصوصاً على مستوى المناصب القيادية، وبالتالي سيبقى الوضع كما هو عليه ضمن المحاصصة الحزبية التي تحكم الواقع الادبي في العراق (٧٨).

ان بناء الدولة يحتاج الى كل الفئات العاملة ضمن المجتمع فللأدباء دورهم في توجيه نتاجاتهم الفكرية والثقافية نحو تعزيز روح المواطنة ونبذ التطرف ورفع المستوى الثقافي لدى فئات المجتمع سيما فئة الشباب منهم ،حتى يشعرون بأهمية مساهمتهم في بناء الدولة ،لكن وللأسف ان الاتحاد لم يخلو من الصراعات والتنافس الحزبي والمحاصصة والتمسك بالمناصب ،زد على ذلك غياب الدعم الحكومي وقلة المخصصات المالية التشجيعية لعقد الندوات والمؤتمرات التي ترسخ فكرة اعادة اعمار العراق ثقافياً وفكرياً وتشجيع الاندماج الوطني على نحو خاص ما يساهم مساهمة كبرى في اعادة بناء الدولة.

سادساً : نقابة الفنانين العراقيين :

جاء في المادة (٢) من قانون نقابة الك٢لفنانين رقم (٣٨) لسنة ١٩٨٣ المعدل ، تؤسس نقابة الفنانين مركزها بغداد (تتمتع بالشخصية المعنوية ولها حق التملك والتصرف في الحقوق والاموال بحدود اغراض النقابة) وبما لا يتعارض مع القوانين النافذة، ولها ان تفتح فروعاً لها في المحافظات بناء على طلب يقدمه خمس وعشرون عضواً من الذين يمارسون المهنة في تلك المحافظة بموافقة المجلس.

اهداف النقابة تتمثل بـ (العمل على رفع مستوى الاعضاء الفني والمهني والاجتماعي والاقتصادي والثقافي والمساهمة في النهضة الفنية والثقافية في الدولة بالتعاون مع الجهات المختصة لرفع المستوى الفني العام والتعاون مع الهيئات الفنية والمؤسسات والجمعيات التي تتفق اهدافها مع اهداف النقابة فضلاً عن تنظيم مزاولة المهن الفنية و السعي لضمان مستقبل الاعضاء في حالات المرض والشيخوخة والبطالة وكذلك رعاية تجمعات الفنانين العراقيين خارج العراق) (٧٩).

وفيما يخص الواقع الحقيقي لهذه المؤسسة جاء في تصريح لنقيب الفنانين اشار الى انه ليست هناك اموال مخصصة للنقابة من قبل وزارة الثقافة ،ولعل الازمة المالية الخانقة التي تمر بها الدولة وإجراءات التقشف تترك بصماتها السلبية حتى على نشاطات الوزارة وليس على ما تقدمه من دعم وإسناد للنقابات والاتحادات والجمعيات ،هذا ان وجد وقد سبق ان قدمنا ميزانية تخمينية تقدر بمليارين دينار عراقي الى لجنة الثقافة والإعلام في البرلمان وقد تمت المصادقة على ذلك ،ولكن لم نستلم مثل هذه الميزانية المصادق عليها ولا نعرف الى اي جهة ذهبت (٨٠).

لتبقى هذه المؤسسة غير ناشطة في تعزيز الهوية الوطنية وترميم العقد الاجتماعي العراقي بل تجد ان معظم اعمالها هابطة مبنية على ايجاد حالة من السخرية تجاه مكون رئيسي في الدولة وهذا لا يخدم توجهات الدولة وبنائها الهش .

سابعاً : نقابة المهندسين :

ذكر في المادة رقم (٢) من قانون نقابة المهندسين العراقيين رقم (٥١) لسنة ١٩٧٩ ،للنقابة شخصية معنوية ذات نفع عام، ولها حق تملك الاموال المنقولة وغير المنقولة والتصرف بها لتحقيق اغراضها المنصوص عليها في هذا القانون، ويكون مركزها في بغداد ،وتكون هي الجهة الوحيدة التي تمثل المهندسين داخل العراق وخارجه في المؤتمرات والاجتماعات والمراسلات، ولها حق التمثيل في الوفود الرسمية التي لها علاقة بالمهندسين واعدادهم

وتدريبهم وتنظيمهم، ولا يجوز لأية منظمة مهنية اخرى ممارسة هذا الحق غيرها ([٨١]).

تسعى النقابة لتحقيق اغراضها بكافة وسائل النشر والاعلام والفعاليات الثقافية والاجتماعية، كإصدار المجلات والنشرات والكتب وتنظيم الحفلات والمحاضرات وعقد المؤتمرات واقامة الدورات والندوات وسوى ذلك من الوسائل المماثلة ([٨٢]). وتوجز اهدافها بالتالي (المساهمة في اعداد المهندس ورفع كفاءته ومستواه الفكري بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة و حشد طاقات المهندسين وتعزيز قدراتهم للقيام بدورهم وتكريس جهودهم لخدمة اهداف التنمية الوطنية وكذلك العمل على ترسيخ الفكر العلمي تخطيطاً وممارسة فضلاً عن العمل على ضمان مستقبل الاعضاء في حالات المرض والشيخوخة والبطالة و اعداد الكوادر النقابية اعداداً علمياً موجهاً يعزز العمل النقابي ويوسع ممارسته المواكبة لروح التقدم فضلاً عن رفع مستوى الاعضاء الثقافي والاجتماعي والاقتصادي و التعاون والتنسيق مع النقابات والجمعيات المهنية الاخرى ذات العلاقة في الدولة) ([٨٣]).

تمثل نقابة المهندسين العراقيين واقع اكثر بؤسا من كل النقابات التي سبقتها في العراق والتي كانت تدار في السابق من قبل الحزب الأسلامي العراقي في مشاكل مستوحاة من طبيعة الصراع على السلطة بين الاحزاب السياسية الأسلامية الحالية في العراق، والآن هذه النقابة شبه مملوكة لمجموعة من التيارات الدينية والشخصيات الضعيفة والمسيسة وتنتشر حولها الاشاعات والأخبار المتفاوتة بالفساد والرشوة ،حتى تحولت هذه المؤسسة بشهادة الجميع الى نقابة ابتزاز تتلقى الرشاوي من الشركات والمؤسسات ومدعومة من قبل بعض الأحزاب بأتجاه عكس اتجاه مصلحة وفائدة المهندس العراقي ،اذ اصبح دور النقابة لا يمثل قيمة في هذا المجتمع لا للمهندس و لاحتى للواقع الهندسي العراقي ،واصبحت النقابة حالياء جمعية تعاونية يعمل فيها عدد من الموظفين وادارة فاشلة ومهزلة حقيقية تضيف مأساة جديدة لواقع المهندس العراقي ، ليعطل بذلك المهندس العراقي فالمقابل تفاوتت رواتب الموظفين والمهندسين ضمن الشركات الاجنبية العاملة في العراق اذ يحصل المهندس الاجنبي على راتب يقدر بـ (٥٠٠٠، ١٠,٠٠٠ دولار) شهرياً في حين يحصل المهندس العراقي في افضل الحالات راتب بين (١٠٠٠- ٢٠٠٠ دولار) شهرياً فقط (٨٤).

ان الدول العائدة من حطام تراكمي من جراء الحروب تحتاج الى اعادة اعمار شامل لجميع بناها التحتية ،وهذه المهمة تقع على عاتق المهندسين والكفاءات الهندسية ضمن الدولة، فالتخطيط العمراني الحديث والبنى التحتية الرصينة تعد واجهة حضارية تعطي للدولة صورة بهية ومشرقة ،حتى اصبح يشار للدول برموزها ومنجزاتها المعمارية ضمن السباق الدولي وفق هذا المضمار ،فمن غير الممكن ان تهمش هذه الشريحة وابعادها او تفضيل العمالة الاجنبية عليها ،وبالتالي الاستفادة من الموارد البشرية التي يزخر بها العراق .

ح – نقابة الجيولوجيين العراقيين :

نصت المادة (٢) من قانون نقابة الجيولوجيين العراقيين رقم (١٩٧) لسنة (١٩٦٨) المعدل ، تؤسس نقابة تسمى (نقابة الجيولوجيين) تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري ويمثلها نقيب الجيولوجيين او من يخوله ،يكون مقر النقابة في العاصمة بغداد ولها فتح فروع في الاقليم او المحافظات غير المنتظمة في اقليم بطلب يقدمه الى المجلس ما لا يقل عن خمسين عضواً من الجيولوجيين في المحافظة او الاقليم .

من اهداف النقابة (المساهمة في النهضة الصناعية و الزراعية و العمرانية و الثقافية بالتعاون مع الجهات المختصة و رفع مستوى اعضاء النقابة الاجتماعي و الثقافي و الاقتصادي و الدفاع عن حقوقهم و رعاية مصالهم وكذلك تنظيم قواعد مزاولة المهنة مع تكوين العلاقات و التعاون مع الجمعيات و الهيئات و النقابات المهنية الاخرى

DOI:10.18018/URUK/021-14/503-540

داخل الدولة فضلاً عن السعي لضمان مستقبل الاعضاء في حالات المرض و الشيخوخة و البطالة) ([٨٥]).

تعد نقابة الجيولوجيين من النقابات الاقل نشاطاً وفعالية فقليلة هي المنجزات التي سجلت لصالحها ،فلا فائدة من نقابة ومقر رئيسي واعضاء دون الاستفادة من القدرات الكامنة لدى اعضاء هذه النقابة حتى تأخذ دورها الحقيقي ضمن المجتمع العراقي .

ط - نقابة المحاسبين والمدققين العراقيين :

نصت المادة رقم (٢) من قانون نقابة المحاسبين والمدققين العراقيين (١٨٥) لسنة ١٩٦٩،تؤسس بموجب هذا القانون نقابة تدعى نقابة المحاسبين والمدققين لها شخصية معنوية تملك حق التصرف بالاموال المنقولة والعقار ضمن حدود اغراضها ،يكون مركزها في بغداد ولها ان تنشيء فروعاً في المحافظات بناءً على طلب يقدمه عشرة أعضاء في تلك المحافظة على الاقل وبموافقة المجلس ([٨٦]).

تهدف النقابة الى (رفع المستوى المهني والاجتماعي للأعضاء والدفاع عن حقوقهم وتيسير سبل العمل لهم وضمان مستقبلهم عند الشيخوخة والمرض والعجز والبطالة مع المساهمة في النهضة الاقتصادية والتخطيط لها بالتعاون مع الجهات المختصة و تنظيم قواعد مزاولة المهنة فضلاً عن التعاون مع النقابات والجمعيات والهيئات المهنية الأخرى داخل العراق) ([٨٧]).

وبأستعراض واقع النقابة فقد أعلنت هيئة النزاهة، عن صدور قرار حكم بالحبس بحق نقيب المحاسبين السابق بتاريخ٢٠١٨/٧/١٨، واشارت دائرة التحقيقات في الهيأة، وفي معرض حديثها عن القرار، إلى إقدام المدان الذي كان يشغل منصب نقيب المحاسبين السابق على التصرف بالمال العام بسوء قصد خلافاً للغرض الذي عهد به إليه أو سلم له من أجله حسب ما هو مقرر قانوناً، موضحة أن المدان قام بصرف مبلغ يصل إلى أكثر من مليار دينار من أموال النقابة في مجالات ليس لها علاقة بنشاط النقابة (٨٨). في اشارة الى استشراء الفساد المالي في العراق والذي لم يترك مؤسسة او جهة او دائرة حكومية الا وترك بصمة مشينة في ربوع مفاصلها مما يجعلها نقابة متلكئة وشكلية حالها حال اغلب النقابات العراقية الاخرى.

ان الخلل المؤسسي الذي يرصد في اي مؤسسة ضمن الدولة ،ينعكس على ادائها الفعلي ونتائجها ومنجزاتها ،فهكذا نزاع وتنافس غير مهني لتلك المؤسسات يعكس صورة المسؤولين عليها على انهم لا يعملون لمصلحة الدولة والمواطن ،بل بما يمكنهم من تسنم المنصب ومن ثم القتال على كيفية البقاء اطول فترة ممكنة فيه ،تاركين الواقع العراقي يأن من الوضع المأساوي الذي يعيشه ،علاوة على الحقوق المضيعة والوهمية التي كتبت على الورق وبقيت حبراً عليه دون ان تتجسد على ارض الواقع بما يصب في اعادة بناء الدولة ، اضف الى ذلك لم يسهم العمل النقابي في ترميم العقد الاجتماعي العراقي او ايجاد احزاب مهنية عابرة للطوائف وقادرة على ايجاد حلول لمشكلات الشعب وتحقيق التعايش السلمي والامن الانساني في الدولة .

المبحث الثالث

بناء منظمات المجتمع المدني في العراق

هي عبارة عن مجموعة من التنظيمات التطوعية المستقلة نسبياً التي تقرب بين الاسرة والدولة لتحقق مصالح ومنفعة اجتماعية للمجتمع ككل ،وهي تلتزم بقيم ومعايير الاحترام والتسامح والادارة السلمية (٨٩). وقد زاد الاعتراف بأهمية هذه المنظمات على المستوى الدولي مؤخراً ،اذ اصبحت جزءاً لا يتجزأ من المعايير الدولية الموضوعة لمقياس عمل الحكومات على المستويين الوطني والدولي ،واصبح من الصعب تخيل نظام عالمي دون مشاركة من قبل هذه المنظمات ،فهي اداة تجعل من الدول النامية اكثر ديمقراطية وشفافية (٩٠).

DOI:10.18018/URUK/021-14/503-540

بعد سقوط النظام في ٢٠٠٣/٤/٩ ودخول العراق مرحلة جديدة من تاريخه السياسي ،برزت مؤسسات المجتمع المدني كأحد العوامل الاساسية في بناء الديمقراطية الناشئة في العراق نظرياً وكرد فعل على المرحلة السابقة ،اذ شهد العراق بعد تغيير النظام السابق تأسيس العشرات من مؤسسات المجتمع المدني سواء من جمعيات او منظمات او نقابات او اتحادات اذ بلغ عددها بعد سنة واحدة من سقوط النظام اكثر من (٩٩٧) منظمة مسجلة في وزارة التخطيط ،مع وجود ما يقارب (١٠٠٠) جمعية ومؤسسة لم تسجل رسمياً ([٩١]).

ان تأسيس منظمات المجتمع المدني في العراق كان موضع خلاف كبير ومثار للجدل بين الاوساط الاجتماعية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ اذ تشكل العديد من المنظمات غير الحكومية كواجهات للأحزاب السياسية العراقية ،أو كمشاريع انتهازية تهدف إلى الوصول إلى الكم الهائل من المساعدات الإنسانية التي كانت تتدفق إلى العراق ، الامر الذي يطرح عدة تساؤلات حول درجة استقلالية وفعالية وقدرة ومهنية هذه المنظمات ،على ان العديد من هذه المنظمات تولي اهمية بالغة لمد نفوذها وصولاً للوظائف الحكومية والسيطرة على وكالات الدولة على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، زد على ذلك إن مصادر تمويلها ودعمها السياسي تظل غير شفافة ([٩٢])، ويذكر ان معظم منظمات المجتمع المدني في العراق قد انشأت على إثر القرار (٤٥) الذي أصدره الحاكم المدني في العراق بول بريمر عام ٢٠٠٣ الخاص بالمنظمات غير الحكومية هدفها الرئيس خدمة التوجهات الجيوستراتيجية والجيوسياسية للولايات المتحدة في العراق ،كما خصصت سلطة الحاكم المدني بريمر جزء من أموال المانحين لدعم تلك المنظمات وتنفيذ مشاريعها العدوانية ناهيك عن اسهام هذا القرار بظهور منظمات وهمية كثيرة بسبب شروط التسجيل المتساهلة التي وضعها بريمر ،فأنشئت مئات المنظمات وأُهدرت ملايين الدولارات المخصصة لإعادة اعمار العراق من الدول المانحة فضلا عن الأموال التي إستحصلتها من المواطنين على شكل تبرعات أو رسوم بذرائع مختلفة ،ولم تدقق الجهات المشرفة على التسجيل بوجود مقر رسمي فعلي للمنظمة ،ونصت فقط على أن تكون المنظمة مستقلة وغير ربحية وتختص بشأن محدد من شؤون المجتمع المدني مثل (المعوقين والأرامل والأيتام) ،اذ أن عدم التدقيق في حقيقة وجودها كان أحد الأسباب في تزايد اعدادها ولم تقدم أية خدمات رغم الدعم المالي الذي حظيت به ما سجلت مئات الشكاوى من قبل المواطنين جراء عمليات تلاعب قامت بها منظمات غير حكومية ،اذ سجلت (٢٠٠٠) منظمة نسوية وهمية عام ٢٠٠٥ بمباركة الادارة الامريكية كانت تستحوذ على مساعدات الدول المانحة للأضرار بمصالح الدولة ([٩٣]).

ولما كان بناء الدولة يتطلب تعزيز مؤسسات المجتمع المدني وتأكيد دورها عبر ايجاد معايير فعالة وواضحة تحول دون ظهور منظمات شكلية ،او غير ذات دعم اجتماعي واضح ،فضلاً عن ضرورة ان تكون برامجها واضحة ،ومعايير تقويمها موضوعية ومتحررة من سطوة الدولة وفروض طاعتها ايديولوجياً وسلوكياً وتعميق وعي قادتها واعضائها بأدوار منظماتهم في بناء وتعزيز شبكات الامان الوطنية ،مع تأكيد توافر مصادر تمويل كافية لأنشطتها تتناسب مع اهمية ونتائج برامجها ،فان واقع الحال والمصلحة العامة يفرضان العمل على صياغة مشروع سياسي واقعي ومتوازن يحفظ الحقوق والحريات ويتيح للشعب رقابة ومساءلة السلطة وحق اختيارها وتغييرها بوسائل سلمية ،وان ذلك كله لا يمكن بمجرد توجيه النقد سواء للتغيير شكلاً ومضموناً او لآلياته او نتائجه ،وانما بإيجاد البديل القادر على إيجاد الحلول الحقيقية للتحديات والمشاكل والسياسات التي حالت وما تزال عن تقدم المجتمع ،وتطوير منظومات سياسية واقتصادية واجتماعية قادرة على توليد بنى

جديدة تجعل من التطور عملية مستمرة وفقاً لمتطلبات المجتمع واحتياجاته [٩٤].

ان فاعلية المجتمع المدني يعد شرطاً من الشروط الاساسية لتحقيق التقدم والرفاه السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمجتمعات المعاصرة ،فهو يهتم بأهم عاملين من عوامل تحقيق هذا التقدم وهما الفرد والمجتمع على حد سواء ،وما تتضمنه اطروحة المجتمع المدني من ابعاد اخلاقية واجتماعية هادفة (٩٥). وجاءت المادة (٤٥) اولاً بما نصه (تحرص الدولة على تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني ودعمها وتطويرها واستقلاليتها بما ينسج مع الوسائل السلمية لتحقيق الاهداف المشروعة لها وينظم ذلك بقانون).

زد على ذلك نص قانون المنظمات غير الحكومية العراقي المرقم (١٢) لسنة ٢٠١٠ ،في المادة (٤) منه (ان لكل شخص عراقي حق تأسيس منظمة غير حكومية او الانتماء اليها او الانسحاب منها وفق احكام هذا القانون) و يشترط في العضو المؤسس ان يكون (عراقي الجنسية او المقيم في العراق كامل الاهلية وقد اكمل (١٨) سنة من العمر غير محكوم عليه بجناية غير سياسية او جنحة مخلة بالشرف) . يهدف قانون المنظمات غير الحكومية الى (تعزيز دور منظمات المجتمع المدني ودعمها وتطويرها والحفاظ على استقلاليتها وفق القانون مع تعزيز حرية المواطنين في تأسيس المنظمات غير الحكومية والانضمام اليها و ايجاد آلية مركزية لتنظيم عملية تسجيل المنظمات غير الحكومية العراقية والاجنبية) [٩٦] قد بلغ عدد منظمات المجتمع المدني في العراق حوالي (٣٠٩٤) منظمة بمختلف الاختصاصات السياسية و الاجتماعية والاقتصادية في عام ٢٠١٨ الجدول (١٠) ،بيد ان غالبية تلك المنظمات غير مستقلة فهي عبارة عن واجهات مدنية للأحزاب السياسية تفيد منها في تعظيم مكاسبها السياسية والاجتماعية والاقتصادية ،ناهيك عن ضعف اداء وفاعلية غالبيتها .

ان المنظمات في العراق ولدت هجينة وبدأت عملها وهي ضعيفة وقد لعبت الأحزاب والقوى السياسية دورا هاما في التأثير على هذه المنظمات وأفقدتها صفتها الأساسية والرئيسية ،وقد أصبحت أضعف من أن تدافع حتى عن وجودها، فضلاً عن مصالح وهموم الناس ،الا ان هناك منظمات ما زالت تحتفظ باستقلالها، ولكنها عاجزة عن القيام بمهامها بشكل فعال بسبب حرمانها من مصادر التمويل الحر، ففقدت حريتها واستقلاليتها واصبحت تابعة لأحزاب وجهات وحتى لأشخاص متنفذين تروج لهم ولمشاريعهم وطروحاتهم ،الأخطر من هذا أن عشرات المنظمات تتلقى تمويلها من مؤسسات دولية أوربية وغربية وآسيوية ،لكن هذا التمويل وبسبب الفساد يتسرب إلى جيوب أشخاص متنفذين، وأن عددا من العاملين في سلك منظمات المجتمع المدني كانوا يعملون في سفارات النظام السابق، وبعدما تعرفوا على منظمات دولية اصبحت هذه المنظمات تثق بهم وتتعامل معهم حصرا بسبب الوضع الأمني في العراق [٩٧].

ان غياب المعارضة البرلمانية مع غياب الرقابة من قبل منظمات المجتمع المدني ،تسبب في تمادي الجهات الرسمية في الدولة ،فهي غائرة بمختلف اشكال الفساد ومتهاونة على حساب خدمة الصالح العام ،لم تخش في ذلك اي جهة تحاسبها وتراقبها ،ما جر الدولة ومؤسساتها الى ان تفشل في تقديم ادنى مستويات الخدمة على المستويات كافة.

DOI:10.18018/URUK/021-14/503-540

الجدول (١٠) اعداد منظمات المجتمع المدني حسب تخصصاتها في العراق لعام ٢٠١٨

ت	المنظمة حسب تخصصها	العدد
١	اطفال وايتام	٢١٠
٢	إعلام	٩١
٣	اغاثة	٧٦
٤	بيئة	٣٧
٥	تطوير اقتصادي	١٠٨
٦	تعليم	١٤٢
٧	تنمية مستدامة	٢٣٥
٨	ثقافة	٣٥٦
٩	حقوق انسان	٣١٥
١٠	خدمات عامة	١١٣
١١	ديمقراطية	٥٦
١٢	ذوي احتياجات خاصة	٥٥
١٣	زراعي	٩٤
١٤	شباب	١١٠
١٥	شؤون المرأة	١٩١
١٦	صحة	٦٧
١٧	فن	٣٦
١٨	متعددة	٣٩٠
١٩	المساعدات الانسانية	٤١١
٢٠	اخرى	١
	المجموع	٣.٩٤

المصدر:الباحث اعتماداً على جمهورية العراق ،وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للأحصاء ،المجموعة الاحصائية السنوية ٢٠١٧،ص٨٢٦.

الاستنتاجات والمقترحات

اولاً – الاستنتاجات

١- اتسمت العملية السياسية في العراق بظهور احزاب وتكتلات بأعداد مهولة لم تجني منها العملية السياسية سوى النزاعات والتناحر فيما بين الفرقاء السياسيين ،ما اخر اقرار الكثير من القوانين والقرارات المهمة، ناهيك عن ان غالبية الاحزاب العراقية قد أُسست على اساس طائفي مذهبي او قومي بعيداً عن روح المواطنة مركزة طيلة مشوارها في العملية السياسية على المنافع الشخصية والجهوية فضلاً عن انها لا تمتلك رؤى واضحة وخطط مستقبلية من شأنها تحسين الواقع العراقي.

٢- لم تؤدِ منظمات المجتمع المدني ولا النقابات المهنية أدواراً فعالة في مقاربة العملية السياسية في الدولة ،فعلى الرغم من اعدادها الكبيرة في العراق ،الا انها عبارة عن يافطات علقت على جدران مقرات خاوية تابعة لأحزاب سياسية او متنفذة لأجندات خارجية لا تريد الخير للعراق وشعبه .

٣- تبين من البحث ان هنالك دور كبير للحاكم المدني (بول بريمر) في انشاء ومنح اجازة لمنظمات غير حكومية لم ترتق

DOI:10.18018/URUK/021-14/503-540

في عملها الى المؤسسات الرصينة والفاعلة في متابعة عمل مؤسسات الدولة الرسمية ومدى التزامها بالتشريعات والقوانين النافذة .

٤- وضحت الدراسة ان هنالك جهات داعمة لتلك المؤسسات وهي في الوقت نفسه موجه ومحرك يعمل على جر هذه المؤسسات نحو التبعية وعدم الاستقلالية لتحقق بذلك مآرب خاصة اقليمية منها ودولية .

٥- لقد انخرطت غالبية هذه المؤسسات ضمن العمل الحكومي واصبحت تمثل واجهات لسياسيين ومتنفذين ضمن التشكيلة الحكومية على مر الدورات الانتخابية .

٦- لم ترتق هيئات وكوادر هذه المؤسسات الى مستوى الثقافة والادراك والوعي التام بما يتطلبه عملها ،بل ان غالبية الكوادر العاملة فيها لم تحمل شهادات اكاديمية قريبة ضمن اختصاصات عملها .

ثانياً – المقترحات

١- ان نجاح العملية السياسية في العراق والقدرة على بناء نظام سياسي ديمقراطي يتطلب وجود تعددية حزبية حقيقية محكومة بضوابط قانونية وطنية تنظم عملها وتحدد وجودها ما يساعد على وجود نظام تعددية حزبية مستقر ومستمر ،يشكل اساس النظام الحزبي في العراق للمستقبل القريب والبعيد بدلاً من التعددية الحزبية الهائلة وعلى مستوى اكثر تخصيصاً ،بالنتيجة فان الديمقراطية بشكلها هذا في اطار هذه التعددية غير المنضبطة لا تعود بنتيجة ايجابية تخدم العملية السياسية ،فانه دون تلاحم وانسجام وطني لا يمكن لأية تجربة سياسية النجاح ،او السير نحو تحقيق عملية تنمية سياسية فضلاً عن بناء دولة مؤسسات .

٢- مراجعة عمل جميع المؤسسات غير الرسمية العاملة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وتدقيق اصولها والسير الذاتية لأعضائها ،والكشف عن اصولها المالية وطرق تمويلها وصولا الى المؤسسات الوطنية العاملة منها والوهمية او التي تعمل ضد مصالح الشعب والدولة .

٣- تقليص عدد المؤسسات غير الحكومية خاصة الصغيرة منها ،او محاولة دمجها بما يتلاءم وبرنامج العمل الخاص بها والتقارب الحاصل فيما بينها لتتركز وتصبح اكثر فاعلية من ناحية وطريقة ادائها من ناحية اخرى.

٤- العمل على رفع من المستوى الثقافي والمهني لكوادر النقابات والاتحادات المهنية وزجها في دورات تخص مجال عملها لتكون على دراية ومواكبة للتطورات الحاصلة ضمن اختصاص عملها .

٥- ضرورة ضمان استقلالية الهياكل غير الرسمية في عملها وعدم السماح لها في الانخراط ضمن الاطار الرسمي في الدولة لتحقق بذلك عملها الرقابي المهم والمقوم للعملية السياسية .

٦- التأكيد على نطاق عمل الهياكل غير الرسمية وتدقيق انظمتها الداخلية وقوانين العمل فيها حتى لا تخرج عن حدود صلاحياتها وتؤدي دوراً سلبياً ينعكس على الشرائح التي تخدمها او تضر بالمصالح العليا في الدولة .

هوامش البحث

(١) سارة ابراهيم حسين ، مؤسسات المجتمع المدني والسياسة العامة :العراق انموذجاً ،رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ،جامعة النهرين ، ٢٠١٢ ، ص٥٣ .

(٢) المصدر نفسه ،ص ٥٩ .

(٣) المادة (٣٩) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ .

(٤) المادة (٤) من قانون الاحزاب السياسية رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٥ .

(٥) المادة (٥) من قانون الاحزاب السياسية رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٥ .

(٦) المادة (٨) من قانون الاحزاب السياسية رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٥ .

(٧) المادة (٩) من قانون الاحزاب السياسية رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٥ .

(٨) المادة (١٨) من قانون الاحزاب السياسية رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٥ .

(٩) المادة (١٩) من قانون الاحزاب السياسية رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٥ .

DOI:10.18018/URUK/021-14/503-540

(١٠) المادة (٢٠) من قانون الاحزاب السياسية رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٥ .
(١١) المادة (٣٤) من قانون الاحزاب السياسية رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٥ .
(١٢) المادة (٢١) من قانون الاحزاب السياسية رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٥ .
(١٣) المادة (٢٢) من قانون الاحزاب السياسية رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٥ .
(١٤) المادة (٢٣) الفقرة اولاً من قانون الاحزاب السياسية رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٥ .
(١٥) المادة (٢٤) من قانون الاحزاب السياسية رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٥ .
(١٦) المادة (٢٥) من قانون الاحزاب السياسية رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٥ .
(١٧) دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ .
(١٨) صلاح الخرسان ،حزب الدعوة الاسلامية حقائق ووثائق ، ط١ ، المؤسسة العربية للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،دمشق ،١٩٩٩ ،ص٦٣ -٦٤ .
(١٩) المصدر نفسه ،ص٩ .
(٢٠) خالد حنتوش ساجت، مروان احمد سلمان ، نماذج من حركات واحزاب الاسلام السياسي في العراق ،مجلة الآداب ،العدد١٢٢ ،٢٠١٧ ،جامعة بغداد ،ص٣٣٥ .
(٢١) اسعد عبد الوهاب عبد الكريم، الاحزاب السياسية في العراق ،ص٣ ، الشبكة الدولية للمعلومات الانترنت عن :- https://portal.arid.my/Publications/
(٢٢) قابل محسن الركابي ،الحياة الحزبية في العراق (١٩٥٨-١٩٦٨)،ص٨٤ ،الشبكة الدولية للمعلومات الانترنت عن :- https:// www.archive.org.
(٢٣) عاصفة سياسية تجتاح حزب الدعوة.. انشقاقات وتصدّعات قبل الانتخابات ،وكالة يقين الاخبارية ،الشبكة الدولية للمعلومات الانترنت عن :- https:// www.yaqein.net
(٢٤) خالد حنتوش ساجت ،مروان احمد سلمان ،مصدر سابق ،ص٣٣٨- ٣٣٩ .
(٢٥) نجم عبد خلف العيساوي ،العوامل المؤثرة في تشكيل الصورة الذهنية للحزب السياسي للعراق ، رسالة ماجستير ،كلية الاعلام جامعة الشرق الاوسط ،٢٠١٥ ،ص٣١ .
(٢٦) اسعد عبد الوهاب عبد الكريم ، الاحزاب السياسية في العراق ،مصدر سابق ،ص ٦ .
(٢٧) شنا فائق جميل ، مستقبل العراق بين بناء الدولة و محاولات التقسيم ،٢٠٠٩ ،ص١٢٨ ،الشبكة الدولية للمعلومات الانترنت عن :- https://search.emarefa.net
(٢٨) رحيم مزيد الكعبي ،الانشقاقات الحزبية في العراق: الداخل يغيب والخارج يحضر ، الشبكة الدولية للمعلومات الانترنت عن :- https://gulfhouse.org
(٢٩) شنا فائق جميل ،مصدر سابق ،ص ١٢٧ – ١٢٨ .
(٣٠) المصدر نفسه ،ص١٢٨ – ١٢٩ .
(٣١) صادق الطائي ،تقلبات مقتدى ،الشبكة الدولية للمعلومات الانترنت عن :- https://arabi21.com
(٣٢) شنا فائق جميل ،مصدر سابق ،ص١٢٩ .
(٣٣) اسباب تشقق التيار الصدري وافرازه لميليشيات مناوئة له ،الشبكة الدولية للمعلومات الانترنت ،عن :- http://www.skypressiq.net
(٣٤) حزب الفضيلة الإسلامي العراقي ،الموسوعة العربية الحرة ،الشبكة الدولية للمعلومات الانترنت ،عن :- https://ar.wikipedia.org/wiki
(٣٥) شنا فائق جميل ، مصدر سابق ،ص١٣٠.
(٣٦) خالد حنتوش ساجت ،مروان احمد سلمان ،مصدر سابق ،ص٣٤٢ -٣٤٣ .
(٣٧) جبهة التوافق.. الخاسر الأكبر ،الشبكة الدولية للمعلومات الانترنت ،عن :- https://www.niqash.org
(٣٨) اسعد عبد الوهاب عبد الكريم ،مصدر سابق ،ص١٢ .
(٣٩) خالد سليمان ، الاتحاد الإسلامي الكردستاني ،الشبكة الدولية للمعلومات الانترنت عن :- https://www.marefa.org
(٤٠) شنا فائق جميل ،مصدر سابق ،ص١٤٠.
(٤١) حسن لطيف الزبيدي، موسوعة السياسة العراقية مفاهيم - احداث – احزاب – شخصيات ،شركة العارف للأعمال نشر وتوزيع ،ط٢ ،٢٠١٣ ، ص٦٦١.
(٤٢) المصدر نفسه ،ص٦٦٢ .
(٤٣) حيدر الحاج ، قائمة علاوي تتهاوى وسط أمواج الأزمة السياسية ،الشبكة الدولية للمعلومات الانترنت ،عن :- https://www.alraimedia.com
(٤٤) حسن لطيف الزبيدي، موسوعة السياسة العراقية مفاهيم - احداث – احزاب – شخصيات ،مصدر سابق ،ص٣٢٣ – ٣٢٦ .
(٤٥) زياد وليد ، الحزب الشيوعي العراقي: من ساحة التحرير إلى "سائرون" ،الشبكة الدولية للمعلومات الانترنت عن :- https://ultrairaq.ultrasawt.com/
(٤٦) شمران العجيلي ،الخريطة السياسية للمعارضة العرقية ،دار الحكمة ،لندن ،ط١، ٢٠٠٠ ،ص٢٧١ .
(٤٧) اسعد عبد الوهاب ،مصدر سابق ،ص٨ .

DOI:10.18018/URUK/021-14/503-540

(٤٨) شمران العجيلي ،مصدر سابق ،ص٢٧٤ .

(٤٩) العراق: المحكمة الاتحادية العليا تلغي استفتاء استقلال إقليم كردستان ،الشبكة الدولية للمعلومات الانترنت ، عن :- https://www.france24.com

(٥٠) بسبب سياسات بارزاني... انشقاقات داخل الديمقراطي الكردستاني ،الشبكة الدولية للمعلومات الانترنت ،عن :- https://www.alebaa.tv

(٥١) شنا فائق جميل ،مصدر سابق ،ص١٣٨ .

(٥٢) رحيم مزيد الكعبي ،الانشقاقات الحزبية في العراق: الداخل يغيب والخارج يحضر ،مصدر سابق .

(٥٣) نغم محمد صالح ،التعددية الحزبية في العراق في ظل غياب القانون ، مجلة العلوم السياسية ،العدد ٤٣ ،جامعة بغداد ،٢٠١١،ص٦٥ -٦٦ .

(٥٤) شروق اياد خضير ،الاحزاب الاسلامية واشكالية الديمقراطية في العراق (دراسة تحليلية نقدية) ،مجلة دراسات دولية ،العدد ٥٠ ،جامعة بغداد ،٢٠١١،ص١٧٢ – ١٧٣ .

(٥٥) زهير عطوف ،التجربة الحزبية في العراق بعد ٢٠٠٣ الواقع والتحديات ،مركز ادراك للدراسات والاستشارات ،٢٠١٨ ،ص١١ .

(٥٦) فاطمة بلقاسم ،دور الحركات النقابية في رسم السياسة العامة ٢٠١٥،ص٣٩ ،الشبكة الدولية للمعلومات الانترنت ،عن :- bib.univ-oeb.dz.

(٥٧) المادة (٤) من قانون النقابات والاتحادات المهنية لسنة ٢٠١٧ .

(٥٨) المادة (٢١) من قانون التنظيم النقابي للعمال رقم (٥٢) لسنة ١٩٨٧ .

(٥٩) المادة (٢٢) من قانون التنظيم النقابي للعمال رقم (٥٢) لسنة ١٩٨٧ .

(٦٠) واقع الحركة النقابية العراقية بعد ٢٠٠٣ ،الشبكة الدولية للمعلومات الانترنت ،عن :- https://www.azzaman.com

(٦١) المادة (٢) من قانون نقابة المعلمين العراقيين رقم (٧) لسنة ١٩٨٩ .

(٦٢) المادة (٢٥) من قانون نقابة المعلمين العراقيين رقم (٧) لسنة ١٩٨٩ .

(٦٣) المادة (١٤) من قانون نقابة المعلمين العراقيين رقم (٧) لسنة ١٩٨٩ .

(٦٤) المادة (١٦) من قانون نقابة المعلمين العراقيين رقم (٧) لسنة ١٩٨٩ .

(٦٥) المادة (٦) من قانون نقابة المعلمين العراقيين رقم (٧) لسنة ١٩٨٩ .

(٦٦) المادة (٣) من قانون نقابة المعلمين العراقيين رقم (٧) لسنة ١٩٨٩ .

(٦٧) المادة (٧) من قانون نقابة المعلمين العراقيين رقم (٧١) لسنة ١٩٨٩ .

(٦٨) علي محسن راضي ،نقيب المعلمين العراقيين مدد اضراب المعلمين باوامر من حيدر العبادي ،الشبكة الدولية للمعلومات الانترنت ،عن :- http://burathanews.com/arabic/news

(٦٩) المادة (٣) من قانون نقابة الصحفيين رقم (١٧٨) لسنة ١٩٦٩ المعدل .

(٧٠) المادة (١٥) من قانون نقابة الصحفيين رقم (١٧٨) لسنة ١٩٦٩ المعدل .

(٧١) مؤيد اللامي.. نقيب الصحفيين جعل من النقابة وسيلة للاثراء غير المشروع والعلاقات النفعية ،الشبكة الدولية للمعلومات الانترنت ،عن :- http://iraqnews.info/blog

(٧٢) بالوثائق: نقيب الصحفيين موظف "فضائي".. ومصدر: يستنفر علاقاته لـ"التسوية" ،الشبكة الدولية للمعلومات الانترنت ،عن :- https://al-aalem.com/news

(٧٣) اللامي يعلن عدد ضحايا الاعلام العراقي خلال المعارك ضد داعش ،الشبكة الدولية للمعلومات الانترنت ،عن:- https://kitabat.com/news

(٧٤) المادة (٢) من قانون نقابة الاطباء رقم (٨١) لسنة ١٩٨٤ .

(٧٥) المادة (٣) من قانون نقابة الاطباء رقم (٨١) لسنة ١٩٨٤.

(٧٦) المادة (٤) من قانون نقابة الاطباء رقم (٨١) لسنة ١٩٨٤.

(75) Ala'din Alwan , Health in Iraq The Current Situation Our Vision for the Future and Areas of Work ,2 Edition , 2004 ,p2.

(٧٧) الواقع الصحي في العراق.. تدهور متصاعد وأمراض متزايدة ،الشبكة الدولية للمعلومات الانترنت ،عن https://yaqein.net/politics

(٧٨) المادة (٣) من قانون الاتحاد العام للأدباء و الكتاب رقم (٧٠) لسنة ١٩٨٠ .

(٧٩) انتخابات أدباء العراق ثقافة موسومة بالصراع السياسي ،الشبكة الدولية للمعلومات الانترنت ،عن :- https://albasaernewspaper.com/news/iraq-news

(٨٠) المادة (٣) من قانون نقابة الفنانين العراقيين رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٩ المعدل .

(٨١) احمد جبار غريب ، مقابلة مع صباح المندلاوي نقيب الفنانين العراقيين ،بتاريخ ٢١/ ٦ /٢٠١٥ ،الشبكة الدولية للمعلومات الانترنت :- http://www.alnoor.se

DOI:10.18018/URUK/021-14/503-540

(٨٢) المادة (٣٤) من قانون نقابة المهندسين العراقيين رقم (٥١) لسنة ١٩٧٩ .

(٨٣) المادة (٤) من قانون نقابة المهندسين العراقيين رقم (٥١) لسنة ١٩٧٩ .

(٨٤) المادة (٣) من قانون نقابة المهندسين العراقيين رقم (٥١) لسنة ١٩٧٩ .

(٨٥) احمد فؤاد ، ثورة مهندسي العراق في الرابع من ديسمبر القادم ،الشبكة الدولية للمعلومات الانترنت ،عن :- https://www.linkedin.com

(٨٦) المادة (٣) من قانون نقابة الجيولوجيين العراقيين رقم (١٩٧) لسنة (١٩٦٨) المعدل .

(٨٧) المادة (٣) من قانون نقابة المحاسبين والمدققين رقم (١٨٥) لسنة ١٩٦٩ .

(٨٨) المادة (٤) من قانون نقابة المحاسبين والمدققين رقم (١٨٥) لسنة ١٩٦٩ .

(٨٩) النزاهة: حكم بالحبس الشديد لنقيب المحاسبين السابق ،الشبكة الدولية للمعلومات الانترنت ،عن :- https://www.alsumaria.tv/news

(٩٠) محمد جمال مظلوم ،دور مؤسسات المجتمع المدني في الدول العربية ،حلقة علمية بعنوان دور مؤسسات المجتمع المدني في التوعية المرورية خلال الفترة من (٦ -٤ /١٠ /٢٠١٣) ،ص٦ ،الشبكة الدولية للمعلومات الانترنت ،عن :- https://repository.nauss.edu.sa.

(91)Donald Chokuda Zhou , An analysis of the role of civil society organisations in promoting good governance and development in Zimbabwe: the case of National Constitutional Assembly (NCA),degree of Master ,University of South Africa ,2014 ,p38 .

(٩٢) جمال ناصر الزيداوي ،مصدر سابق ،ص٢٠٤ .

(93) Iraq's Civil Society in Perspective , ngo coordination committee for Iraq , 2011 , p16

(٩٤) خلود رمزي ،منظمات المجتمع المدني الوهمية فساد خارج الحكومة ، الشبكة الدولية للمعلومات الانترنت عن :- https://www.niqash.org/

(٩٥) وسام حسين علي العيثاوي ،مصدر سابق ،ص١٢٣ .

(٩٦) رونق عودة عباس ،التنظيم القانوني لمنظمات المجتمع المدني ،(دراسة مقارنة) ،رسالة ماجستير ،كلية الحقوق ،جامعة النهرين ،٢٠١٣ ،ص١٤-١٥ .

(٩٧) المادة (٢) قانون المنظمات غير الحكومية رقم (١٢) لسنة ٢٠١٠ .

(٩٨) ماذا بقي من منظمات المجتمع المدني في العراق ،الشبكة الدولية للمعلومات الانترنت ،عن :- https://www.dw.com .

(٩٩) جمهورية العراق ،وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للأحصاء ،المجموعة الاحصائية السنوية ٢٠١٧.

المصادر

١. ابراهيم حلمي الغوري ،اطلس العراق والوطن العربي والعالم ،(د - ط) ،دار الشروق العربي ،بيروت .

٢. احمد جبار غريب ، مقابلة مع صباح المندلاوي نقيب الفنانين العراقيين ،بتاريخ ٢١/ ٦ /٢٠١٥ ،الشبكة الدولية للمعلومات الانترنت :- http://www.alnoor.se

٣. احمد فؤاد ، ثورة مهندسي العراق في الرابع من ديسمبر القادم ،الشبكة الدولية للمعلومات الانترنت ،عن :- https://www.linkedin.com

٤. اسعد عبد الوهاب عبد الكريم، الاحزاب السياسية في العراق ،ص٣ ، الشبكة الدولية للمعلومات الانترنت عن :- https://portal.arid.my/Publications/

٥. انتخابات أدباء العراق ثقافة موسومة بالصراع السياسي ،الشبكة الدولية للمعلومات الانترنت ،عن :- https://albasaernewspaper.com/news/iraq-news

٦. بالوثائق: نقيب الصحفيين موظف "فضائي".. ومصدر: يستنفر علاقاته لـ"التسوية" ،الشبكة الدولية للمعلومات الانترنت ،عن :- https://al-aalem.com/news

٧. بسبب سياسات بارزاني... انشقاقات داخل الديمقراطي الكردستاني ،الشبكة الدولية للمعلومات الانترنت ،عن :- https://www.alebaa.tv .

٨. جبهة التوافق.. الخاسر الأكبر ،الشبكة الدولية للمعلومات الانترنت ،عن :- https://www.niqash.org

٩. حزب الفضيلة الإسلامي العراقي ،الموسوعة العربية الحرة ،الشبكة الدولية للمعلومات الانترنت ،عن :- https://ar.wikipedia.org/wiki .

١٠. حسن لطيف الزبيدي، موسوعة السياسة العراقية مفاهيم - احداث – احزاب – شخصيات ،شركة العارف للأعمال نشر وتوزيع ،ط٢ ،٢٠١٣.

DOI:10.18018/URUK/021-14/503-540

١١. حيدر الحاج ، قائمة علاوي تتهاوى وسط أمواج الأزمة السياسية ،الشبكة الدولية للمعلومات الانترنت ،عن :- https://www.alraimedia.com .

١٢. خالد حنتوش ساجت، مروان احمد سلمان ، نماذج من حركات واحزاب الاسلام السياسي في العراق ،مجلة الآداب ،العدد١٢٢ ،جامعة بغداد ، ٢٠١٧.

١٣. خالد سليمان ، الاتحاد الإسلامي الكردستاني ،الشبكة الدولية للمعلومات الانترنت عن :- https://www.marefa.org

١٤. خلود رمزي ،منظمات المجتمع المدني الوهمية فساد خارج الحكومة ، الشبكة الدولية للمعلومات الانترنت عن :- /https://www.niqash.org

١٥. دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ .

١٦. رحيم مزيد الكعبي ،الانشقاقات الحزبية في العراق: الداخل يغيب والخارج يحضر ، الشبكة الدولية للمعلومات الانترنت عن :- https://gulfhouse.org .

١٧. رونق عودة عباس ،التنظيم القانوني لمنظمات المجتمع المدني ،(دراسة مقارنة) ،رسالة ماجستير ،كلية الحقوق ،جامعة النهرين ،٢٠١٣ ،ص١٤-١٥ .

١٨. زهير عطوف ،التجربة الحزبية في العراق بعد ٢٠٠٣ الواقع والتحديات ،مركز ادراك للدراسات والاستشارات ،٢٠١٨ ،ص١١ .

١٩. زياد وليد ، الحزب الشيوعي العراقي: من ساحة التحرير إلى "سائرون" ،الشبكة الدولية للمعلومات الانترنت عن :- https://ultrairaq.ultrasawt.com/ .

٢٠. سارة ابراهيم حسين ، مؤسسات المجتمع المدني والسياسة العامة :العراق انموذجاً ،رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ،جامعة النهرين ، ٢٠١٢ .

٢١. شروق اياد خضير ،الاحزاب الاسلامية واشكالية الديمقراطية في العراق (دراسة تحليلية نقدية) ،مجلة دراسات دولية ،العدد ٥٠ ،جامعة بغداد ،٢٠١١ ،ص١٧٢ – ١٧٣ .

٢٢. شمران العجيلي ،الخريطة السياسية للمعارضة العرقية ،دار الحكمة ،لندن ،ط١، ٢٠٠٠.

٢٣. شنا فائق جميل ، مستقبل العراق بين بناء الدولة و محاولات التقسيم ،٢٠٠٩ ،ص١٢٨ ،الشبكة الدولية للمعلومات الانترنت عن :- https://search.emarefa.net .

٢٤. صادق الطائي ،تقلبات مقتدى ،الشبكة الدولية للمعلومات الانترنت عن :- https://arabi21.com .

٢٥. صلاح الخرسان ،حزب الدعوة الاسلامية حقائق ووثائق ، ط١ ، المؤسسة العربية للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،دمشق ،١٩٩٩.

٢٦. عاصفة سياسية تجتاح حزب الدعوة.. انشقاقات وتصدّعات قبل الانتخابات ،وكالة يقين الاخبارية ،الشبكة الدولية للمعلومات الانترنت عن :- https:// www.yaqein.net .

٢٧. العراق: المحكمة الاتحادية العليا تلغي استفتاء استقلال إقليم كردستان ،الشبكة الدولية للمعلومات الانترنت ، عن :- https://www.france24.com .

٢٨. على محمد عبد حمادي المساري ،النظم الانتخابية وبناء العملية الديمقراطية ،العربي للنشر والتوزيع ،ط١ ،٢٠١٩.

٢٩. علي محسن راضي ،نقيب المعلمين العراقيين مدد اضراب المعلمين باوامر من حيدر العبادي ،الشبكة الدولية للمعلومات الانترنت ،عن :- http://burathanews.com/arabic/news

٣٠. فاطمة بلقاسم ،دور الحركات النقابية في رسم السياسة العامة ،٢٠١٥،ص٣٩ ،الشبكة الدولية للمعلومات الانترنت ،عن :- bib.univ-oeb.dz.

٣١. قابل محسن الركابي ،الحياة الحزبية في العراق (١٩٥٨-١٩٦٨)،ص٨٤ ،الشبكة الدولية للمعلومات الانترنت عن :- https:// www.archive.org.

٣٢. قانون الاتحاد العام للأدباء و الكتاب رقم (٧٠) لسنة ١٩٨٠ .

٣٣. قانون الاحزاب السياسية رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٥ .

٣٤. قانون التنظيم النقابي للعمال رقم (٥٢) لسنة ١٩٨٧ .

٣٥. قانون المنظمات غير الحكومية رقم (١٢) لسنة ٢٠١٠ .

٣٦. قانون النقابات والاتحادات المهنية لسنة ٢٠١٧ .

٣٧. قانون نقابة الاطباء رقم (٨١) لسنة ١٩٨٤ .

٣٨. قانون نقابة الجيولوجيين العراقيين رقم (١٩٧) لسنة (١٩٦٨) المعدل .

٣٩. قانون نقابة الصحفيين رقم (١٧٨) لسنة ١٩٦٩ المعدل .

٤٠. قانون نقابة الفنانين العراقيين رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٩ المعدل .

٤١. قانون نقابة المحاسبين والمدققين رقم (١٨٥) لسنة ١٩٦٩ .

٤٢. قانون نقابة المعلمين العراقيين رقم (٧) لسنة ١٩٨٩ .

٤٣. قانون نقابة المهندسين العراقيين رقم (٥١) لسنة ١٩٧٩ .

DOI:10.18018/URUK/021-14/503-540

Abstract

The existence of informal structures in the state is a definite and urgent necessity as complementary and supportive to the official institutions within the entity of the state, as it is the supervisory body that works to monitor government performance and thus evaluate its work. The state is indispensable for the presence of professional unions, civil society institutions and political parties operating within the political arena, as it represents a front for democracy. In the modern state, this is in the event that these institutions were operating according to well-studied work systems and methodologies and were driven by a patriotic spirit and working in a serious and responsible manner, and this is what the majority of informal institutions that emerged after 2003 in Iraq missed as these institutions were separated according to American standards as well as interference The regional and international hands that would make these institutions formal institutions and parties operating according to their personal interests and (empty) and imaginary civil society organizations did not move a finger about the meager reality in which Iraqi society lives at all social, economic and political levels throughout the post-2003 period. In particular, the political parties are both on the political process and a delayed and obstructive factor in political action aimed at building the state. This research has come to address in a comprehensive manner Relate the process of building informal institutions and on three topics. The first topic discussed political parties, while the second topic reviewed Iraqi associations and trade unions. The third topic deals with civil society organizations, and then comes the results, recommendations and research sources ..

٤٤. اللامي يعلن عدد ضحايا الاعلام العراقي خلال المعارك ضد داعش ،الشبكة الدولية للمعلومات الانترنت ،عن:- https://kitabat.com/news

٤٥. ماذا بقي من منظمات المجتمع المدني في العراق ،الشبكة الدولية للمعلومات الانترنت ،عن :- https://www.dw.com .

٤٦. محمد جمال مظلوم ،دور مؤسسات المجتمع المدني في الدول العربية ،حلقة علمية بعنوان دور مؤسسات المجتمع المدني في التوعية المرورية خلال الفترة من (٦ -٤ /١٠ /٢٠١٣) ،ص٦ ،الشبكة الدولية للمعلومات الانترنت ،عن :- https://repository.nauss.edu.sa.

٤٧. مؤيد اللامي.. نقيب الصحفيين جعل من النقابة وسيلة للاثراء غير المشروع والعلاقات النفعية ،الشبكة الدولية للمعلومات الانترنت ،عن :- http://iraqnews.info/blog

٤٨. نجم عبد خلف العيساوي ،العوامل المؤثرة في تشكيل الصورة الذهنية للحزب السياسي للعراق ، رسالة ماجستير ،كلية الاعلام جامعة الشرق الاوسط ،٢٠١٥ .

٤٩. النزاهة: حكم بالحبس الشديد لنقيب المحاسبين السابق ،الشبكة الدولية للمعلومات الانترنت ،عن :- https://www.alsumaria.tv/news

٥٠. نغم محمد صالح ،التعددية الحزبية في العراق في ظل غياب القانون ، مجلة العلوم السياسية ،العدد ٤٣ ،جامعة بغداد ،٢٠١١،ص٦٥ -٦٦ .

٥١. واقع الحركة النقابية العراقية بعد ٢٠٠٣ ،الشبكة الدولية للمعلومات الانترنت ،عن :- https://www.azzaman.com

٥٢. الواقع الصحي في العراق.. تدهور متصاعد وأمراض متزايدة ،الشبكة الدولية للمعلومات الانترنت،عن https://yaqein.net/politics